AL-MIZAN

الميزان

إقتصادية - إجتماعية - نقابية

السنة الثالثة عشرة - العدد ٢٠ - شباط ٢٠٠٢
Al - Mizan - № 20 - February - 13th year ٢٠٠٢

الضمان الاجتماعي على مشرحة جبهة التحرر العمالي:

جميل ملك:
لو كان هناك حرص على الضمان لما وصل الى ما هو عليه

د. عامر عبد الملك:
لا سلم سياسي إلا بتحقيق السلم الاجتماعي

سليمان حمدان:
أمانة السر تتحمل المسؤولية

وزير التنمية الإدارية فؤاد السعد للميزان:
الاداء السياسي لم يصل بعد الى المستوى المطلوب

PEPSI
GENERATIONEXT™

الميزان
AL-MIZAN

إقتصادية • إجتماعية • ثقافية

الغلاف

صاحبا الامتياز: علي جابر - سليمان الباشا

المدير العام: عصمت عبد الصمد

رئيس التحرير: صبحي الدبيسي

تصدر عن جبهة التحرر العمالي

الإدارة والتحرير:

بيروت وطى المصيطبة - شارع جبل العرب - بناية زاهد وشاهي - ص.ب: ٧٧٤٤/١١

هاتف: ٠١/٣٠٠٣٨٦

١٠ - الضمان الاجتماعي على مشرحة جبهة التحرر العمالي

١٧ - أدب الحياة عند كمال جنبلاط

٢٠ - التجارة العالمية الى أين

٢٨ - مشروع قانون الإيجارات الجديد، مشروع تهجيري

كلمة العدد

جميعنا احتفلنا بقدوم العام الجديد ٢٠٠٢، نعم...لكن كل على طريقته، وحسب ظروفه وامكاناته، انما مع توديعنا للعام المنصرم نتساءل، ويتساءل معنا غالبية الشعب اللبناني...هل ذهبت مآسي وازمات العام ٢٠٠١ مع ذهابه؟؟ هل العام الجديد يحمل للفئات الشعبية ولذوي الدخل المحدود بشائر انفراج وحلحلة لكل الازمات الاقتصادية والمعيشية..وحتى السياسية؟؟

منهم من يقول: تفاءلوا بالخير تجدوه، ولا بد للمشاريع العملاقة التي نفذت واغرقت البلد بالديون، ان تعطي النتائج المرجوة منها، حيث ستتدفق الاموال والاستثمارات وتعم البحبوحة كل البلاد.

واخر يقول: لا تغرقوا كثيرا في التفاءل، وانتظروا المزيد من الضرائب التي يحملها الجدول رقم ٩ من موازنة العام ٢٠٠٢، والمزيد من القوانين الجديدة التي تزيد من اعباء المعيشة على ذوي الدخل المحدود حيث كانت طلائعها قانون الضريبة على القيمة المضافة، وقريبا قانون الايجارات الجديد، وقانون الضمان الاجتماعي وقوانين خصخصة قطاعات خدماتية هامة، وغيرها....

وبالنتيجة، نحن نتفهم جيدا المتغيرات العالمية وما يحكى عن النظام العالمي الجديد. والذي انعكس طبعا على لبنان وفرض مفاهيم جديدة حول دور الدولة، الا انه رغم تفهمنا للواقع الجديد لا يعني هذا، السكوت عن الاجراءات التي تتخذ في حق الفئات الشعبية. وكأن الفقير وحده مسؤولا عن عملية النهوض الاقتصادي وعن حمل كل اعباء هذا النهوض. المطلوب اتخاذ اجراءات جريئة وعادلة وتوزع العبء على كل كافة فئات الشعب اللبناني وكل شرائحه وتعمل على ترشيد الانفاق العام ليس فقط من باب تخفيض نفقات الخدمات الاجتماعية والصحية بل ايضا مراجعة ما ينفق على بعض المؤسسات والادارات بشكل يفضح التمايز في المعاملة ويؤكد صحة ما تطرحه دائما حول بعض القطاعات التي تحتاج الى قرارات جريئة. كالاملاك البحرية والنهرية، وتخفيض مصاريف السفارات، والحد من الامتيازات المالية للمؤسسات الامنية، واقرار قانون عادل للضرائب المباشرة تطال اصحاب الرساميل والعقارات والشركات الكبرى.

فبرغم كل هذا، وبرغم اعترافنا بترهل الحركة النقابية وتراجع قدرتها على المواجهة، سنبقى نناضل...ونعمل...من اجل تحسين شروط عيش الفقير والكادح والعامل.....

وزير التنمية الادارية
«فؤاد السعد»،
للميزان...

الاداء السياسي لم يصل بعد الى المستوى المطلوب...

راى وزير التنمية الادارية فؤاد السعد، ان الحادي عشر من ايلول وما اعقبه من نتائج قلبت كل الموازين العالمية، وفتحت صفحة جديدة من العلاقات بين الدول، وكل شيء...أصبح يعالج بطريقة مختلفة، ما اوجب التعاطي بكثير من الحذر والحيطة. وان انهيار الاتحاد السوفياتي قطع ظهر النقابات كما قطع ظهر العمال، وان الوضع الاقتصادي دقيق جداً. وفي منتهى الحظورة قياساً الى حجم الدين العام، وتدني الطاقة الانتاجية. وان هناك اكثر من ٢١٠٠٠ مركزاً شاغراً في الادارة وان التعيينات الادارية جاءت بطريقة مسلوقة لكنها افضل الممكن. وإن الاصلاح الاداري ليس عملية تطهير او انتقاماً من احد، وان الاداء السياسي في لبنان يلزمه الكثير ليصبح على المستوى المطلوب.

" الميزان " التقت الوزير "فؤاد السعد"، واجرت معه الحوار التالي:

- اين اصبحت عملية التنمية الادارية؟

• التنمية الادارية اشبه بزهرة لا يمكن رؤيتها، وهي تكبر إلا بعد ان نغيب عنها شهراً او شهرين، وهي مرتبطة بالبيئة وبالعنصر البشري، وامكانيات هذا العنصر ورغبته في التغيير، وهي لا تفرض قسراً بل تعتمد طوعاً. فعندما تشعر الادارة بالحاجة الى التنمية، والى وضع اسس جديدة، او هيكليات جديدة، لا بد من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطوير هذه الادارة...إلا ان التنمية تتعاون مع الادارات بكثير من الحذر والترقب والصبر كي تنضج الفكرة...

قبل الانتقال الى ما يسمى بالتنمية الادارية كانت هناك عملية اصلاح اداري...بينما في العالم فقد جرى تخطي هذه التسمية الى موضوع عصرنة الادارة...مما يعني ان التنمية الادارية تقوم على تطوير الادارة بطريقة مواكبة للعصر الذي هي فيه، وهي تقوم على شيئين التطوير والتحديث. فالتطوير مهمته تطوير القوانين والانظمة والهيكليات، واطلاق علم القانون والادارة، ولا يتعاطى بملف العنصر البشري، لان هذا الملف موجود في مجلس الخدمة المدنية فإذا اقترف الموظف خطأ ما يحال الى التفتيش الى ديوان المحاسبة...وطالما ان الادارات تتطور وتتحرك، فالتنمية يجب ان تكون متحركة ومتطورة لتواكب عمل الادارات ولا تنتفي منها هذه الصفة، كما تهتم بكل انواع التجهيز والابنية.

التحديث: ويتعلق بالتكنولوجيا ومتطلبات العصر الحديث من مكننة وشبكات كمبيوتر، لربط الادارات العامة ببعضها البعض، وانتقال الموظف من مرحلة الكتابة والتدوين الى مرحلة استخدام الماكينة المواكبة للتطور ضمن اطار علمائي عام، وهي ليست مسألة يوم او يومين او شهر او شهرين او سنة...انها موضوع تطور دائم.

■ التعيينات الادارية افضل الممكن رغم اعتراضنا عليها.

- في بداية عمل الحكومة الحريرية كان الاتجاه يميل الى التخلص من الادارت الفضفاضة، لكن الامر اقتصر فقط على ماجرى في وزارة الاعلام، وفي تلفزيون لبنان، فلماذا برأيك توقفت عملية الفائض في الادارات؟

• عبء الادارة ناتج من كلفة القطاع العام على القطاع الخاص، التي اصبحت باهضة جداً اي مقابل كل اربع عائلات يتأمن معيشة عائلة. بينما المعدل العام العالمي كل ١٢ عائلة تؤمن معيشة عائلة اي كل موظف يقابله ١٢ من دون وظيفة. وهذا يشكل عبء كبيراً على المواطنين...من هنا نحن نقوم بدراسة كل هيكليات الادارة ونحاول ان نختصرها بأقل عدد ممكن من الموظفين.

الفائض في الادارات موضوع آخر وهو في معهد الادارة لمدة سنتين قبل ان يوزعوا على الادارات.

- يقال بأن كلفة الدين وكلفة الاجور مرتفعة جداً وان القسم الاكبر من الموازنة يذهب لخدمة هذه الكلفة. فكيف يمكن ملء الشواغر التي قد تزيد من هذه الكلفة؟ وهل ان مشروع الخصخصة سيطال قطاعات رسمية كبيرة جداً للتخفيف من الاعباء المالية؟

• الخصخصة فائدتها الاساسية نقل موظفي القطاع العام الى القطاع الخاص، بحيث لا يبقى عند الدولة الا العدد البسيط من الموظفين لمراقبة سير عمل الشركات التي كلفت بعمل بعض الادارات وتسمى الهيئة الناظمة.

- هناك رأي يقول بأن القطاعات الاساسية بالنسبة للخدمات تجربتها مع الخصخصة كانت فاشلة، كالنقل والكهرباء، فهل الكهرباء ستخصص واذا ما خصصت فهل ستؤمن خدمات افضل للمواطنين؟

• لا يوجد بلد مثل الاخر....الخصخصة من الناحية المبدئية انا ضدها، والمفروض من الكهرباء ان تكون قطاعاً مربحاً وكذلك الهاتف، والمياه. كل هذه القطاعات يجب ان تؤمن دخل قومي للخزينة مع الربح، لكن للاسف في دولة مثل لبنان اسهمت الحرب في تفكك هذه القطاعات فأصبحت عبءاً على المواطنين الامر الذي جعل الدولة تلجأ الى خصخصتها واعطائها لشركات خاصة لديها امكانية ادارتها بطريقة افضل...وعندما نلجأ الى الخصخصة نكون قد فقدنا الامل بموضوع التفعيل. ما يجعل بعض الدول اللجوء الى الخصخصة هوالديون المترتبة عليها ولا تستطيع التخلص منها.

- يقولون بأن ابقاء موضوع الكهرباء مربكاً قد يمهد لخصخصة هذا القطاع، فما هي معلوماتك حيال هذا الموضوع؟

• الاتهام شيء والواقع شيء آخر...يعني ان نفلس الكهرباء لبيعها بسعر بخس يحتم على المشتري دفع مبالغ مضاعفة للحصول على قطاع منتج. اما عندما تبيع شركة بحالة جيدة يكون افضل على البائع وعلى الشاري ليست بهذه السهولة تقاس الامور...لننظر

■ الوضع الاقتصادي دقيق جداً.
■ الحادي عشر من ايلول قلب كل الموازين العالمية.

ماذا حصل بالهاتف، الدولة الغت العقد مع الشركتين المستثمرين هناك شركة ثالثة ستتولى امر الخلوي، قد تكون مكونة من هاتين الشركتين لكن خصخصة هذا القطاع اثبتت انه قطاع رابح.

- لقد استعنتم بهيئة اوروبية من اجل تفعيل التنمية الادارية وقد رصد مبلغ ٢٥ مليون دولار لهذه الغاية، فعلى ماذا اشتملت هذه الدراسات؟

● التنمية كما اشرت لا تتم بسحر ساحر فهي تتطلب وقت لتصبح على مستوى الطموحات...لقد قدمنا مشاريع لاكثر من خمسة عشر ادارة على صعيد المكننة، وشبكات المعلوماتية...وعلى صعيد تطوير القوانين طورنا اكثر من سبعة عشر قانوناً بخلال سنة كما تم بناء هيكليات جديدة لأثني عشر ادارة. كل ذلك تم بغضون سنة واحدة وعندما يصدر التقرير ستتوضح الامور اكثر.

- الوزارات التي سبقت وزارة التنمية اتت تحت شعار الاصلاح الاداري وكان عملها ينحصر بعملية تطهيرية او انتقامية بحق عدد من الموظفين، وبعد تسلمك مهام وزارة التنمية الادارية اعطي لهذه الوزارة الزخم الكافي ما هي الاسس العامة المتبعة في عملية الاصلاح الاداري؟

● الاصلاح الاداري بالمعنى الصحيح ليس عملية تطهير، واذا كان هنالك من ضرورة للمعاقبة او املاحقة احد الموظفين فملف الموظف موجود في مجلس الخدمة المدنية، وتعقب الموظف ومعاقبته من صلاحيات التفتيش المركزي وديوان المحاسبة وليس عن طريق وزارة التنمية ولذلك نحن غيرنا الاسم من الاصلاح الاداري الى التنمية الادارية...

- لقد كانت لكم ملاحظات على التعيينات الاخيرة لكنك اعتبرتها افضل الممكن، فكيف تفسر لنا هذا الموقف؟

● الاعتراض لا يزال موجوداً لعدم اجراء هذه التعيينات منذ مدة طويلة. لانه من غير المسموح ان تبقى هذه المراكز شاغرة والدولة مشلولة بنتيجة هذا الامر. ونحن في مجلس الوزراء كنا نطالب بآلية التعيين والشروع بهاعلى اسس سليمة تراعى فيها الكفاءة والخبرة والاخلاقية، على ان يأتي الشخص المناسب الى المكان المناسب. وكان قد صدر في الماضي مشروع قانون خلق مشكلة تتعلق بهذه التعيينات، وهي مشكلة ادارية جمعت بين القطاعين العام والخاص. لكن هذا القانون اعتبره المجلس الدستوري غير دستوريا فتم الغاءه على اثر ذلك تشكلت لجنة لابداء الرأي وتولى مجلس الخدمة المدنية درس الملفات وقرار التعيين انبط بمجلس الوزراء.

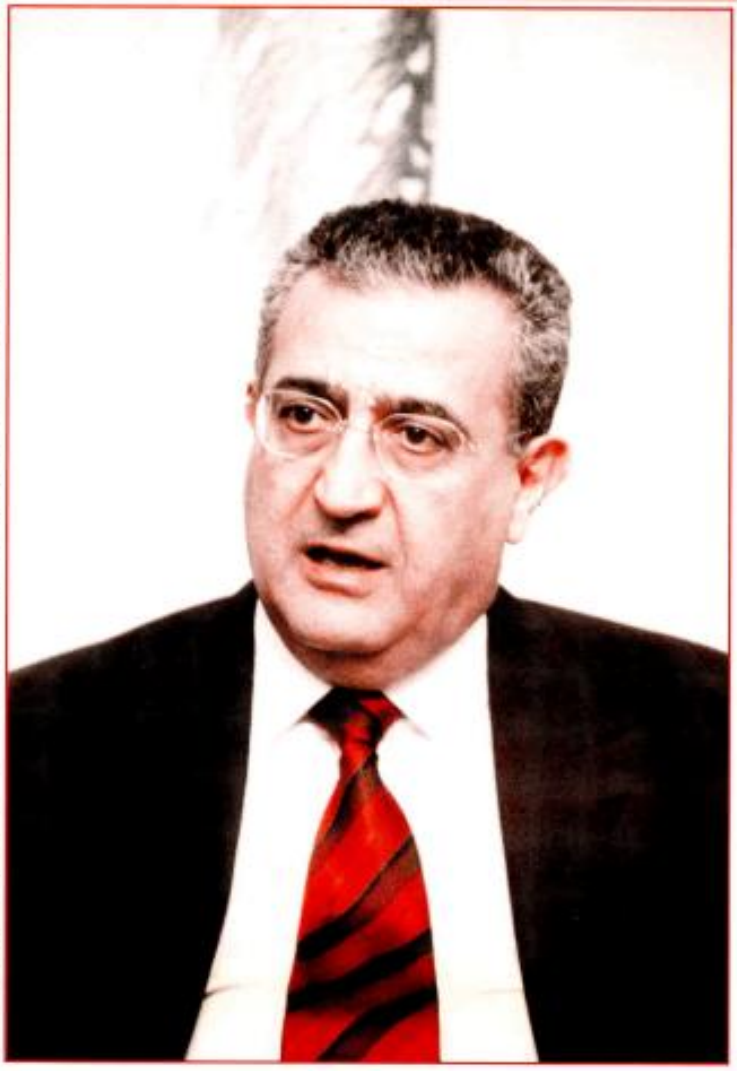

ولكن ماذا جرى؟ لقد سلقت الامور في مراحلها الثلاث.

هذا الكلام حصل نهار الخميس واعطي الوزراء مهلة ٣٦ ساعة لوضع الاسماء واعطي مجلس الخدمة المدنية يومي السبت والاحد، لدرس الملفات وفي جلسة مجلس الوزراء نهار الثلثاء تم وضع المفات امام الوزراء، وهي اكثر من اربعماية صفحة وطلب اليهم البت بها هذا الوقت القصير لم يسمح للوزير الذي عليه الغاء دراسة كل ملف وانتقاء الافضل والاجدر، وجرت التعيينات بعد كل ما اثير حولها من ضجة ان المرجعيات التي تعاطت بهذا الملف تصرفت بطريقة افضل من الماضي واختارت بصورة خاصة اشخاصاً معقولين ومقبولين للمراكز المقترحة.

- في الوقت الذي جرى فيه كلام عن اسلوب محاصصة في التعيينات الاخيرة، سئل الرئيس بري عن هذا الموضوع فأحال الجواب الى مجلس الخدمة المدنية، برأيك هل الرئيس بري مغبون في هذه التعيينات؟

● لا اعتقد بأن هناك غبن والمحاصصة موجودة ولا احد ينكرها واعتقد ان الخطأ الاساس يكمن في موضوع التنمية الناجم عن تراكم المراكز الشاغرة مدة طويلة ليصبح العدد اكثر من مئتي اسم، فتوضع الاسماء على الطاولة وكل واحد ينتقي ما يريد... برأيي كلما شغر مركزاً في الدولة يجب ملؤه فوراً في اول جلسة مجلس وزراء تلي هذا الشغور لان ترك المراكز شاغرة يسيء الى عمل الادارة وتكثر الاسماء، وحكماً سيكون هناك محاصصة... على ان يعاد النظر في هذه التركيبة كل خمسة او ستة اشهر لرفع الغبن عن اي طائفة تشعر بذلك.

- هل تعتبران حصص الطوائف التي ادرجت مؤخراً للنظر بها في التعيينات المقبلة هي عادلة؟

● لم اطلع عليها بعد واذا ما صدرت عن مجلس الوزراء فلا بد وان تكون عادلة وتراعي خصوصية كل الطوائف اللبنانية.

■ انهيار الاتحاد السوفياتي قطع ظهر النقابات وظهر العمال...

■ التنمية الادارية تتطلب تطوير وتحديث ولا تتم بسحر ساحر...

- كابن بيت سياسي وغير بعيد عن المجريات السياسية ووزير في الحكومة الحالية، هل تعتبر ان الاداء السياسي في لبنان سليم، وهل انتهينا من دولة المزارع كما يقولون؟ ماهي وجهة نظرك في الاداء الساسي العام في لبنان؟

● من دون ان نتكلم عن دولة المزارع وعن التسميات الاخرى يلزمنا الكثير من الوقت كي نصبح على مستوى الاداء السياسي الراقي المتبع في العالم. لا زلنا بعيدين جداً عن الرقي والتحضر والشفافية السياسية.

- الى اي مدى عكست الاحداث الدولية والاقليمية بتقبلها على الوضع السياسي الداخلي في لبنان؟

● الحادي عشر من ايلول وما اعقبه من نتائج قلب كل الموازين العالمية وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدول. وكل شيء اصبح يعالج بطريقة مختلفة عما كان يعالج قبل هذا التاريخ. لقد تغيرت كل المعطيات وكيفية معالجة المواضيع السياسية العالمية.

هذا بالنسبة للوضع الدولي... اما بالنسبة للوضع الاقليمي وما يجري داخل فلسطين المحتلة وما نشاهده هذه الايام، فإن كل

المعطيات الاقليمية تغيرت واوجبت التعاطي بكثير من الحذر والحيطة. كل هذه المتغيرات الدولية والاقليمية الى جانب الخلافات السياسية الداخلية تنعكس على الوضع الاقتصادي المتأزم منذ مدة.

– في الجلسة الاخيرة لمجلس الوزراء وفجأة ادرج موضوع قانون الايجارات واقر بسرعة، ما اثار ضجة في اوساط المستأجرين وبنوع خاص المالكين وحكي عن عملية تهجير كبيرة وظلم بحق المستأجرين؟ فما هو رأيكم بهذا الموضوع؟

● قانون الايجارات طرح على مجلس الوزراء واحيل الى لجنة وزارية، هذه اللجنة اعدت القانون واطلعت مجلس الوزراء عليه فأحاله مجلس الوزراء الى المجلس النيابي. هذا القانون يعني كل مواطن في لبنان لانه لا يوجد مواطن الا إما مالك او مستأجر، وهو من القوانين التي تخلق حساسية كبيرة وعادة هذا القانون لا يمكن ان يرضي احد لا المالك ولا المستأجر. وهذا القانون يعيره النواب كل اهتماماتهم ويدخلون في تفاصيله الصغيرة لابعد مدى. وانطلاقاً من ذلك عندما طرح القانون في جلسة مجلس الوزراء وعوضاً من اقراره، ارتأى السادة الوزراء بأن المجلس النيابي سيكون له الكلمة الفصل في هذا القانون، لان النواب يتدخلون في كل تفاصيله ولذلك جرت احالته الى المجلس النيابي وهذا ما حصل.

– في ظل اتحاد عمالي مشلول ونقابات في طريقها الى الشلل التام، هل برأيك هذا الامر يريح اهل الحكم ام يزعجهم؟

● على المدى القصير الآني يبدو ان الامر مريح لاهل الحكم، لأنه لم يبق امامهم من يطالب بشيء لأن انهيار الاتحاد السوفياتي قطع ظهر النقابات وقطع ظهر العمال، اما على المدى البعيد فسوف تخلق مشاكل عديدة، لا يمكن لاحد ان يتنبأ بمدى خطورتها، ولكن من دون خوف، ولنأخذ العبرة مما يجري حالياً في الارجنتين.

– هل انت متفائل بالوضع الاقتصادي المستقبلي؟

● الوضع المالي دقيق جداً وفي منتهى الخطورة، لان مبلغ الدين قياساً الى عدد السكان في لبنان، وتدني الطاقة الانتاجية في كافة القطاعات يجعلنا نؤكد على خطورة الوضع... وأن المعالجة تتطلب الكثير من العلم والخبرة والجدية وللاسف حتى الآن لم يتم التعاطي مع الازمات بالجدية المطلوبة●

الضمان الاجتماعي على مشرحة جبهة التحرر العمالي....

انعقدت في مقر جبهة التحرر العمالي ندوة حول واقع ومستقبل الضمان الاجتماعي بحضور أمينها العام عصمت عبد الصمد، وعدد من اعضاء مجلس الادارة.

شارك في الندوة كل من الدكتور عامر عبد الملك المستشار القانوني للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والاستاذ جميل ملك، عضو المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مدير ضمان المرض والامومة، الضمان الصحي، والاستاذ سليمان حمدان عضو مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

دق فيها المشاركون ناقوس الخطر منبهين من مؤامرة تستهدف الضمان الاجتماعي برمته، معددين العوائق والاسباب التي ما زالت تحول دون قيام ضمان اجتماعي قوي يؤمن التكافل الاجتماعي لكل الشرائح الاجتماعية الخاضعة له لافتين الى التدخلات السياسية في شؤون الضمان، محذرين من المؤامرات الساعية لتعطيل دوره معتبرين التلاعب بحقوق العمال خطير جداً، واضعين اكثر من تصور ايجابي للنهوض به ليشمل كل الفئات الشعبية التي تعيش على حافة الفقر.

أدار الندوة الاستاذ عصمت عبد الصمد، و"الميزان" سجلت وقائع الحوارات التي جاءت على الشكل التالي:

ونظراً لاهمية الموضوع فلم نشأ الاختصار في نقل الحوارات ولهذا سننقل وقائع هذه الندوة على مرحلتين، القسم الاول في هذا العدد على ان نكملها في العدد القادم.

الاستاذ عصمت عبد الصمد والاستاذ سليمان حمدان

عصمت عبد الصمد: كثر اللغط مؤخراً حول اوضاع الضمان، ما هي حقيقية هذه الاشاعات، واين تقع المسؤولية وكيف توزع بين امانة سر الضمان ومجلس الادارة؟ وهل ان مجلس الادارة قادر على ضبط وتصحيح هذا الوضع؟

سليمان حمدان: قانون الضمان الاجتماعي واضح لانه جاء ليحدد لكل من امانة السر ومجلس الادارة مسؤولياته، وكان مفروضاً ان يكون تعاطي امانة السر مع مجلس الادارة افضل مما هي عليه، لأن امانة السر مطلوب منها اعداد اوراق العمل لقسم كبير من المشاريع التي يفترض على مجلس الادارة مناقشتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها لكن للاسف فأمانة سر الصندوق لن تقدم الى مجلس الادارة ما يجب إقراره، انما لجأت الى تقديم مشاريع لها الطابع الوهمي اكثر مما هي ذات طابع عملي وراحت تلهي مجلس الادارة بهذه المشاريع. نحن كممثلين للعمال في مجلس الادارة راينا ان اشياء كثيرة مطلوبة من مجلس الادارة تجاه من يمثل.

وقد لفتنا مجلس الادارة بأكثر من جلسة الى هذا الخلل وبكل أسف لم تستجب امانة السر الى طلبنا، بحيث لجأنا الى المراسلة بموجب كتب تقدمنا بها، أثرنا فيها الى كثير من المشاريع تلك التي لم تقم امانة السر بتزويد مجلس الادارة بها. وكانت الاجوبة ايضاً صفر...لذلك فإن اكثرية ممثلي العمال في مجلس الادارة كانت لديهم اعتراضات مسجلة على محاضر الجلسات التي كانت ترفع من قبل امانة السر الى مجلس الادارة. لأن المطلوب برأينا تحديث القوانين والتشريع في المعاملات، والمكننة، وقف الهدر، ولذا فإني

■ جميل ملك: لو كان هناك حرص على الضمان لما وصل الى هذا الوضع؟

■ هل تأخذ العبرة من فشل تجربة خصخصة الضمان في التشيلي؟

■ الضمان قام على مبدأ التكافل الاجتماعي، وهذه الفلسفة شرعة إلهية يجب تطويرها والمحافظة عليها.

احمل امانة السر مسؤولية كامل الخلل الحاصل في الضمان الاجتماعي.. وايضاً مجلس الادارة يتحمل مسؤولية كبيرة كونه لم يقدم تصوره في كيفية معالجة الامور الى امانة السر ليصار الى انجاز عمل يستفيد منه كل المضمونين.

الميزان: كانت التوقعات من تخفيض الاشتراكات انها ستؤدي الى التصريح عن الاجراء المكتومين وعن رواتبهم الفعلية، هل صح هذا التوقع.

جميل ملك: تعقيباً على ما ذكره الاستاذ سليمان حمدان، حول عملية المسؤولية وبعد تجربة اكثر من خمس وثلاثين سنة في تنفيذ اعمال الضمان الاجتماعي الذي وصل في الوقت الحاضر الى معاناته ومنذ مدة طويلة من مشاكل ومخاطر عديدة، أفرزت في الواقع المعاش جملة مظاهر سلبية لم يعد من الصعب معاينتها في التردي الاداري والهدر المالي وتعثر الموارد المالية وتدني المستوى وفعالية التقديمات والتوقف عن التوسع في ميدان التطبيق فئات وفروع. ان هذه الحالة التي وصل اليها الضمان الاجتماعي وانا اتحدث هنا بصفتي نقابي عضو المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وفي الوقت عينه إداري محترف، الضمان الاجتماعي ليس مؤسسة يعود اليها هذا الطرف او ذاك، وقت ما يشاء...إنه حياة يومية يعيشها بعلاقاته مع المواطنين. وهذه الفجوات والثغرات الموجودة اليوم هي نتيجة تراكم لهذه السنوات ولو كان هناك عملية حرص على هذه المؤسسة ومراقبة دائمة ومستمرة لاصلاح أي خطأ سواء كان هذا الخطأ او الخلل قانوني او نظامي او تطبيقي ما كنا وصلنا الى الوضع السيء الذي نعيشه اليوم. وهنا لا بد من القول بأن نقابة الضمان الاجتماعي بإعتبارها معنية بهذه المؤسسة لم تكن صامتة طوال هذه المدة بل كان لها تصورات طرحتها خطياً من خلال موقعها، لانها لا تعتبر نفسها فقط نقابة تدافع عن مصالح مستخدميها كما ينص القانون بل كانت معنية بتصويب الاوضاع، في كل مرة تحتاج هذه الاوضاع الى تصويب سواء كانت اوضاع ادارية او تنظيمات. ويؤكد ذلك تاريخية الموضوع بأن نقابة الضمان الاجتماعي قدمت اوراقاً خطية على مدار هذه السنوات او لها في سنة ١٩٨٠، يوم عقد المؤتمر الاول للاتحاد العمالي العام، كما قدمت سنة ١٩٨٧، ورقة مكتوبة عهدت بها الى الاتحاد الوطني لنقابة العمال والمستخدمين الذي رفعه الى المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، وضمها لتكون له دليل عمل وفي سنة ١٩٩١، ايضاً قدمت ورقة مكتوبة تبدي رأيها واقتراحاتها في عملية تصويب كل ما يمكن ان يكون في الصندوق الوطني من خلل في اوضاعه القانونية والنظامية والتطبيقية. ما يدفعنا الى هذا القول محاولات توزيع المسؤوليات وتقصيرها، على هذا الطرف والغاءها على هذا الطرف وتحميلها لذاك الطرف، نحن وشعوراً لهذا الجو الموجود في الضمان الاجتماعي قدمت النقابة في الشهر الماضي ورقة تعتبرها متكاملة وقابلة للنقاش واثبتت فيها الرد على هذا الموضوع بما في ذلك من جراة أدبية تؤكد ان هذه المسؤولية على مدار هذه السنوات يتوزعها اولاً: اجهزة الصندوق الثلاثة.

١- مجلس الادارة.

٢- المدير العام بصفته على رأس امانة السر الذي يتولى السلطة التنفيذية.

٣- اللجنة الفنية بما لها من دور تطبيقي في عمليات وحساب الصندوق وإبداء الرأي في كل الاراء والمشاريع القانونية والنظامية.

اما الطرف الاخر الذي يتحمل المسؤولية في تردي الاوضاع فهي الاجهزة والمراجع الرسمية ولا سيمامنها سلطة الوصاية وديوان المحاسبة لم تكن بمنأى عن هذه المسؤولية.

الاستاذ جميل ملك

ديوان المحاسبة مثلاً مسؤول عن الرقابة المؤخرة على اعمال الصندوق، منذ سنة ٥٦٩١، حتى اليوم لم يضع ديوان المحاسبة يده على التدقيق في عمليات وحسابات النصدوق وسلطة الوصاية كانت معنية بالدور المعنوي ولكن كانت سلطة الوصاية بشخص الوزير القائم حالياً على مدى الوزارات، الطرف الثالث المسؤول عن التردي الحاصل اليوم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هي السلطة السياسية بما هي محكومة في مقاييس ومعايير، والقصد مقاييس الطوائف والمذاهب والنفوذ السياسي والحسابات الشخصية، من هنا وهناك...وإن قراراتها المتعلقة بالصندوق لم تكن بعيدة عن هذه المسؤولية وكانت في اساس ما آلت اليه اوضاع الصندوق. ونحن على استعداد للدخول في تفاصيل هذه المقاييس وكل هذه الاطراف التي اشرنا اليها كانت مسؤولة بموجب صلاحياتها القانونية، هل كانت تطبق صلاحياتها القانونية والنظامية؟ نجد ان الكثير من المجالات والانظمة والقرارات والتدابير الادارية التي اتخذت على مستوى هذه الاطراف كل واحد منهم كان يعبث بالقانون والنظام ويغلب مصالحه الشخصية او الفئوية.

الدكتور عامر عبد الملك

وكل هذه القرارات اللاقانونية واللانظامية والتدابير الادارية غير مستندة الى القانون والنظام، كانت تؤدي عند التطبيق الى عملية الخلل ووصل الصندوق الى ما وصل اليه بحيث أصبح في الوقت الحاضر حديث الناس.

د. عامر عبد الملك: فيما يتعلق بموضوع الاشتراكات برأيي كان من اللازم ان تتوازى هذه الخطوة مع اجراءين مهمين الاول: زيادة عدد مفتشي الصندوق، واجراء مباراة خاصة لهذا الجهاز لكي يتسنى له القيام بالتصريح عن المؤسسات المكتوبة والاجراء المكتومين. والاجراء الثاني: الاعلام لأنه شيء ضروري ومهم في لبنان فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي. ومهم لاصحاب العمل وللمضمونين لكي يعلم الجميع بأن الضمان هو خشبة انقاذ وهو بوصلة لحياة اجتماعية مستقرة تنعكس على الوضع الاقتصادي، بشكل سليم ولقد ثبت في العالم بأن التقديمات الاجتماعية الناتجة عن التصريح عن الاجراء تؤدي الى زيادة القدرة الشرائية لدى المواطنين، وبالتالي تصبح خصخصة للاقتصاد وبما ينعكس ايجاباً على هذا الاقتصاد.

جميل ملك: مبدأ تخفيض الاشتراكات زيادة الاشتراكات، توقف الاشتراكات عند مبدأ معين من الواضح جداً ان الاشتراكات تكاد تكون المورد الاساسي والوحيد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الضمان الاجتماعي في لبنان وفي كل بلد يقوم على قاعدتين اساسيتين:

١- التكافل والتضامن الاجتماعي.

٢- التوازن المالي، نحن ليس لنا الحق ان نستوفي اشتراكات بإنعكاسها المالي من اصحاب العمل ومن الاجراء الا بقدر ما ندفعه من تقديمات، الضمان الاجتماعي مؤسسة لا تبغي الربح، فهو يستوفي اشتراكاته بما يكفل تغطية التقديمات وتكوين الاحتياط المالي والمصارفات الادارية. القانون واضح في هذا الموضوع خاصة المادة (٧٣) الاشتراكات مرنة وليست متجمدة فبقدر ما ندفعه من تقديمات نحصل على اشتراكات قابلة للزيادة وللنقصان. فإذا كانت التقديمات المطلوبة من الصندوق اكثر من الواردات ومعدلات الاشتراكات، يزاد المعدل، فإذا كانت الاشتراكات الواردة الى الصندوق اكثر من التقديمات يخفض المعدل، وعملية التمسك بالاشتراكات ليست مبدأ جامداً بدليل انه منذ ١٩٦٥ الى اليوم. ماذا جرى؟؟؟؟هل عدلت الاشتراكات اكثر من مرة...أما التعديل الاخير الذي ادى الى تخفيض الاشتراكات تحت شعار تنشيط الاقتصاد اللبناني، وبدعة تضرر اصحاب العمل وان المعدل ٣٨,٥٪ معدل مرتفع يقتضي تخفيضه. ولا احد ضد مبدأ التخفيض انما يجب ان يكون مسبوقاً بدراسات مالية واحصائية ورقمية تحدد المعدل في ضوء توازن الاشتراكات مع التقديمات. وما حصل مؤخراً فالتخفيض كان له طابع سياسي، تخفيض اشتراكات فرع المرض والامومة من ٥١٪ الى ٩٪ وتخفيض

■ د. عامر عبد الملك:

نحن امام تحديات قانونية.

ولدينا نصوص لم تطبق بعد....

■ يجب اعادة النظر في التكليف في موارد الضمان والانتقال تدريجياً من التكليف المهني الى التكليف الاجتماعي.

■ لا سلم سياسي إلا بتحقيق السلم الاجتماعي.

اشتراكات فرع التعويضات العائلية من ١٥٪ الى ٦٪ تحت شعار اولاً سنرفع السقف ثلاثة اضعاف، الحد الادنى للاجور الذي هو في الوقت الحاضر ٩٠٠ الف ليرة الى ١,٥٠٠,٠٠٠ ليرة مع تعديل عنايات جديدة للمضمونين: عنايات طب الاسنان. ما حصل باعتقادنا انه كان تظاهرة اعلامية لا تعبر عن الواقع لان تخفيض الاشتراكات لم يستند الى التقدير العلمي بموجب معطيات احصائية ورقمية ودراسات مالية. اذا كان معدل الاشتراكات بالنسبة لفرع ضمان المرض والامومة ثلاثة اضعاف الحد الادنى دون الـ ٩٠٠,٠٠٠ ليرة، هذا يعني كل اجير يتقاضى اكثر من ٩٠٠,٠٠٠ ليرة هذه اشتراكات معفاة...نحن في الوقت الذي كنا فيه نطبق اشتراكات الـ ١٥٪ لم تكن كل الناس، تدفع على اساس ٩٠٠,٠٠٠ ليرة، لان هناك اجراء كثر رواتبهم ٣٠٠,٠٠٠ او ٤٠٠,٠٠٠ او ٤٥٠,٠٠٠ او ٦٠٠,٠٠٠ كما هناك الفئات العليا من الاجراء الذين يتقاضوا فوق المليون كانوا معفيين، عندما وضعنا سقف الاشتراكات ٩٠٠,٠٠٠ كان معدل الاجور المصرح عنها من قبل اصحاب الاعمال لا تصل الى هذا الرقم. وكانت محصورة بين ٧٠٠,٠٠٠ ليرة او ٧٥٠,٠٠٠ ليرة، وعندماقالت الدولة بتخفيض الاشتراكات سترفع السقف الى مليون ونصف فهذا المفعول له قوة تحذيرية لاننا لم نتلق اشتراكات الا بمعدل ٧٠٠,٠٠٠ الى ٧٥٠,٠٠٠ فلا يدعوا بأنهم اذا رفعوها الى مليون ونصف ستزيد الواردات.

عصمت عبد الصمد: هل أرباب العمل ما زالوا يتهربون من التصريح عن معدل الاشتراكات والى اي مدى يتطلب الامر مراقبة؟

جميل ملك: ليست عملية مراقبة بقدر ما هي عملية مبدأ مفهوم التكافل الاجتماعي، اصحاب الاعمال عندما يدعون بأن عملية الاشتراكات كثيرة، نرد عليهم هل تصرحون عن كامل الاجور المدفوعة؟ اذا كان صاحب عمل يتقاضى اجيره ١٠٠٠,٠٠٠ ليرة ويصرح بانه يدفع ٥٠٠,٠٠٠ ليرة، يكون قد هرب على الضمان الاجتماعي اشتراكات فرق ٥٠٠,٠٠٠ ليرة فاصحاب الاعمال لا يتقيدون بالاصول القانونية، ولا يصرحون عن الاجور الفعلية المدفوعة لاجرائهم وهذا اتهام كبير يوجه الى اصحاب الاعمال. عدا عن بعض ارباب العمل الشرفاء كالشركات الكبرى وغيرها من المؤسسات العامة الذين لا يهربوا لان الاصول الحسابية عندهم دقيقة. انما هناك العديد من اصحاب الاعمال الذين لا يصرحون عن الاجور الصحيحة المدفوعة فعلياً وهذا الكلام ليس اتهاماً، لقد سبق لرئيس جمعية الصناعيين "جاك صراف" ان اعلن ذلك صراحة في احد مقابلاته التلفزيونية، فإذا عملية تخفيض الاشتراكات الاخيرة كان لها طابع سياسي اكثر مما هو تقني لم تستند الى دراسات رقمية، ولا الى دراسات احصائية والى دراسات اكتوارية...مع الاشارة الى هذه الاسس الثلاثة فهي دائماً تعتمد ويمكن بموجب هذه الدراسات ان تخفض الاشتراكات او ترفع الاشتراكات شرط ان تكون الواردات المالية لهذه المتعددات تتساوى مع الضمان المتوازن واعتقد ان هذه الاشتراكات التي فرضت اعتباراً من نيسان ٢٠٠١ بتخفيض اشتراكات فرعي المرض والامومة والتعويضات العائلية من ١٥٪ لكل من الفرعين الى ٩٪ في الضمان الصحي و٦٪ في التعويضات العائلية سوف تصيب الصندوق بعملية انكشاف بتقديرنا لهاسيكون في الاشهر الاولى من العام ٢٠٠٢ بدليل انهم حفضوا الاشتراكات وزادوا التقديمات، وقالوا بضمان طب الاسنان اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١١ ماذا حصل وصلنا الى ٢٠٠١/٧/١ وقامت ادارة الصندوق بكل الاجراءات التحضيرية المطلوبة منها واصبحت جاهزة للتنفيذ في ٧/١، اشارت الحكومة الى تأخير الموضوع واصدرت مرسوماً اجلت بموجبه تنفيذ طب من ٢٠٠٠/٧/١ الى ٢٠٠١/١٠/١ وعندما وصلنا الى ٢٠٠١/١٠/١ حصل كثير من العلامات التي تدل على ان الدولة لا تنوي وضع هذا الفرع موضع التنفيذ مثال على ذلك مشكلة مباريات الاطباء المراقبين وقد تسربت اقوال بالغائها. عندما خفضت التعويضات العائلية من ١٥٪ الى ٦٪ ماذا حصل....ان هناك انجازاً عملياً للمضونين كان يربط تطور قيمة التعويضات العائلية بتطور الحد الادنى للاجور خفضت الاشتراكات وصدر مرسوم ضرب هذا الانجاز واعاد تحديد قيمة التعويض العائلي الى المبلغ المقطوع يعني ان المرأة التي لا تعمل يستفيد زوجها المضمون ٦٠ الف ليرة بالشهر، هذا المبلغ كان يتطور بتطوير الحد الادنى للاجور، الآن اذا اصبح الحد الادنى للاجور ٦٠٠,٠٠٠ او ٧٠٠,٠٠٠ او مليون تبقى قيمة ٦٠ الف. وكذلك بالنسبة لتعويض الاولاد خفضوا الاشتراكات ولغوا التقديمات.

نحن نعتبر ما حدث اخيراً في تخفيض الاشتراكات كان فقط لمصلحة اصحاب الاعمال وضارباً بعرض الحائط بنظرية التكافل الاجتماعي، ما يطرح السؤال التالي ماذا سيحصل عندما نصل الى الاشهر الاولى من العام ٢٠٠٢، وعملية اضطراب التوازن المالي؟ هل سترفع الدولة الاشتراكات مجدداً كما وعدت في حينه؟ او هل ستلجأ الى تخفيض التقديمات؟ أنا لا اعتقد ان

المحاضران د. عامر عبد الملك والأستاذ جميل ملك والزميل صبحي الدبيسي

الاشتراكات ستزاد بعد حين لان ضغط اصحاب الاعمال هو اقوى من كل شيء...وعندما يصل الصندوق الى عملية عدم وجود الاموال لتغطية التقديمات سيستحضرون شواهداً من التاريخ ان الاتحاد السوفياتي الدولة الاشتراكية، خفضت التقديمات في الحرب العالمية، خفضت في ظروف استثنائية ولكن هنا في لبنان سيلجأ الى تخفيض التقديمات عدم توازن القوى المتصارعة (العولمة) عدم توازن قوة اصحاب الاعمال مع قوة الاتحاد العمالي العام او الحركة النقابية اللبنانية. ما يستحضرني الواقع المؤسف الذي يعيشه الاتحاد العمالي العام، حيث يفتقد توازنه وهذا كان نتيجة لمقدمات شهدناها منذ عدة سنوات في عملية التدخل، في عملية طي اولوي ذراع الاتحاد العمالي العام، بمشاركة كل القوى السياسية من دون استثناء احد، ويتحمل كل مسؤوليته ليس مهماً ان نبكي اليوم...المهم ان ماذا كان سيحصل في الماضي في عملية السكوت عن هذا الموضوع والدولة التي توصف قانونياً بانها الحكم والمسؤولة عن رعاية هذا النظام الضمان الاجتماعي، وانها الطرف المحايد بين قوتين متصارعتين اصحاب الاعمال والعمال تنحاز كلياً الى مصلحة اصحاب الاعمال.

د. عامر عبد الملك: في هذا الاطار اقول اذا كان الفائض المالي في الصندوق يصل الى حوالي ١٥٠٠ مليار دولار، لا يمكن القول بأنه فائض مالي، الفائض المالي يتكون من الكتلة النقدية للصندوق يخرج منها التقديمات، والمصاريف الادارية والاحتياط، والديون، المتوجبة على الصندوق وهي غير مدفوعة، والتقديمات غير المصفاة غير المدفوعة حالياً والتي تبلغ رقماً كبير كما يخرج منها تعويضات نهاية الخدمة للمضمونين التي تصل الى حوالي ٨٠٪، فإذا ما أخذنا الدول

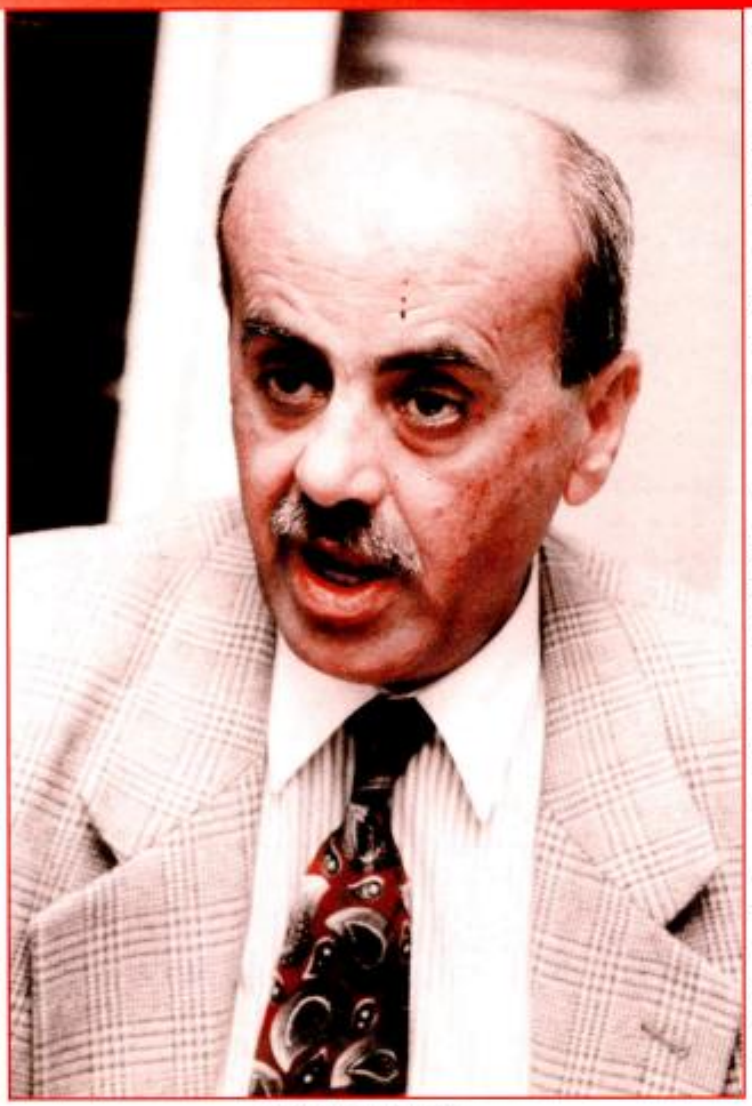

الاستاذ عصمت عبد الصمد

التي سبقتناواستعملت الفائض المالي تقول نحن اليوم امام تحديات قانونية وواقعية، ولدينا نصوص قانونية عديدة لم تطبق لغاية الآن مثلاً، عندنا فئات عديدة منصوص عنها مثل الموقتين والموسميين لم يصرح عنهم حتى الآن، الى جانب موظفي الدولة وافراد الهيئة التعليمية والتعليم العالي واشياء كثيرة منصوص عنها في القانون ولم تنفذ، يوجد ايضا تعويض ضمان القدرات المهنية، تعويض ضمان المرض والامومة، المرحلة الثالثة من قانون الضمان لم تطبق كل هذه التحديات القانونية موجودة في القانون واذا سلمنا جدلا بوجود فائض مالي فلنتقبل هذه التحديات القانونية اضافة الى التحديات الواقعية، هناك واقع جديد بعد الاحداث أفرز نتائج سلبية كبيرة نسبة البطالة وصلت الى درجة كبيرة، التحديات الواقعية تجلعنا نتنبّ تأمين بطالة واذا ما كان هناك فائضا مالياً يوظف في هذا الاطار. اذا كان هناك نية بالتخفيف عن اصحاب العمل اذا ما قلنا بان الاشتراكات هي عنصر اثر سلباً على اصحاب العمل وعلى الاقتصاد واذا ما توصلنا الى تثبيت هذه المقولة نحن مع التخفيف عن اصحاب العمل، انما بايجاد موارد بديلة لهذا التخفيض موارد اضافية لا تتأثر بالتضخم المالي ولا تتأثر بالصعوبات الاقتصادية ولا بمزاجية اصحاب العمل...اعني بها الضرائب والرسوم المخصصة التي اتبعت في الخارج والتي اعطيت تبريرات معينة مثلا في فرنسا، وجدوا عجزاً كبيراً في الضمان الصحي لم يلجأوا الى الزيادة على اصحاب العمل بل على العكس لجأوا الى التخفيض لانه يمكن ان يؤثر على القدرة التنافسية لاصحاب العمل فقط في ظل العولمة الحالية. ماذا فعلوا ضرائب الرسوم المخصصة مثلاً الدخان، من يدخن يؤدي الى إضرار في نفسه وزيادة مصاريف الضمان الصحي فرضوا ضريبة على الدخان، ضريبة على المشروبات الروحية، ضريبة على السيارات التي تسبب بحوادث السير، تسجيل وتأمين هناك نوعاً من المنطق بزيادة موارد الصندوق، زيادة دورية ثابتة لا تتأثر بالتضخم المالي وتخفف عن اصحاب العمل، هذا معمول به في فرنسا، وفي كل دول الاتحاد الاوروبي المنوي توقيع إتفاقية شراكة معه. اذا اردنا التخفيض عن اصحاب العمل يجب ان نخفض النفقات لايجاد الموارد اللازمة كتخفيض النفقات الادارية، عندما نؤمن الرقابة المطلوبة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب ومراقبة الانتاجية واحلال المكننة ما يؤمن تخفيض للنفقات الادارية والنفقات الاجتماعية...من زمان وزمان استيراد الدواء ضروري...وانشاء استثمار مؤسسات استشفائية ضروري، وكذلك استثمار الاموال لمواضيع اجتماعية وعائلية. ولا بد من اعادة النظر في تمويل الضمان الاجتماعي في لبنان، الضمان الاجتماع يتوسع افقياً وعامودياً وهذا حق لبنان على نفسه، من حق المضمونين واصحاب العمل والدولة. انما هذا الامر يتطلب تفكيراً سليما في اعادة النظر في

تمويل الضمان الاجتماعي الذي يجب ان يخفف تدريجياً عما يسمى بالتكليف المهني ليحل محلها تدريجياً التكليف الاجتماعي. طالما الضمان يتوجه للتعميم لافادة الكل يجب ان يتهيأ الكل لدعم مالية الضمان وليس فقط اصحاب العمل. يهمنا مراقبة اصحاب العمل بوجود العولمة والمنافسة انما بشكل سليم ومدروس التخفيف عن اصحاب العمل يجب ان يتم بحسب مطالعاتي في فرنسا سنة ١٩٤٥ كان الاشتراك في التعويضات العائلية ١٥٪ اليوم اشتراك التقديمات العائلية البالغ ١٨ نوع ٤,٧٥٪ وعندما تسلم الان جوبيه رئاسة الحكومة الفرنسية اوائل سنة ١٩٩٥ كان العجز في الضمان الصحي ١٥٠ مليار فرنك فرنسي فقدم مشروع جوبيه الذي بوشر بتنفيذه في ١٩٩٦/١/١وهو عبارة عن صندوق خاص اسمه "CRDS" يفرض ٠,٥٪ على مداخيل كل فرنسي في فرنسا ويستمر الى ٢٠١٢/١/١هذه الضريبة فرضت على الجميع من اجل دعم الجميع، فمن هذا المنبر اناشد الجميع الى اعادة النظر في التكليف في موارد الضمان الاجتماعي والانتقال تدريجياً بالتخفيف عن التكليف المهني الى التكليف الاجتماعي، بشكل مدروس ولا يؤثر على استمرارية التقديمات ولا يؤثر على اصحاب العمل ويؤمن للمضمونين استمرارية التقديمات.

سليمان حمدان: ما تناوله الاستاذ جميل ملك المتعلق بخفيض الاشتراكات وما نتج عنه، وما هي الاسباب الموجبة لا اضيف شيئا على ما ذكره الاستاذ جميل، لانه تناول الموضوع بصدقية كاملة لكن احب ان اوضح مسألة هامة: عندما اقر مجلس الادارة تغطية الاشتراكات كان هنالك راي عند العمال ان من خلال النقابات قبل الجلسة او داخل الجلسة وتوافقنا على الا نوافق على تخفيض الاشتراكات رغم العروض التي قدمت لمجلس الادارة ولمندوبي العمال تحديداً ان تخفض

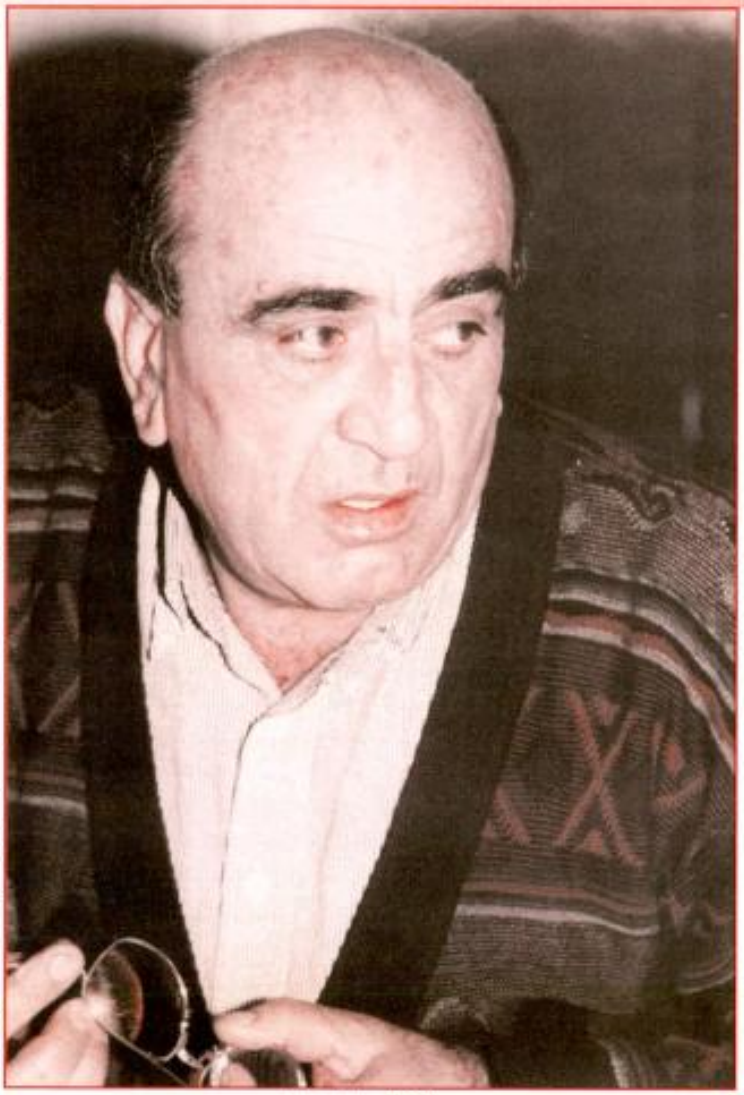

الاستاذ سليمان حمدان

الاشتراكات مقابل إقرار طب الاسنان، وطالما هنالك اصحاب عمل لن يصرحوا عن كامل الاجراء ولم يصرحوا عن كامل الراتب، تحت عنوان ان تخفيض الاشتراكات عامل تشجيع لاصحاب العمل ان يصرحوا عن كامل الرواتب وفي هذا الموضوع نؤكد على ما قاله الاستاذ جميل، الذي يندرج ضمن وجهة نظرنا كممثلين للعمال ووجهة نظري بشكل شخصي، نحن نعتبر بأن القرار هو قرار سياسي حاولوا من خلاله ان يخدعوا ممثلي العمال لكن ممثلي العمال لم يوافقوا ولم يصدقوا وانسحبوا من الاجتماع وان يكن انسحابهم لم يشكل اي عائق في طريق المشروع، ولكن في النهاية نحن لم نصوت على هذا المشروع.

عصمت عبد الصمد: بما ان تخفيض الاشتراكات برأيكم جاء نتيجة قرار سياسي وليس بدراسات علمية، هل هذه السياسة لها ابعادا ونوايا واهدافا خفية حول مستقبل الضمان؟؟ وهل ان تخفيض الاشتراكات كان الخطة الاولى على طريق ما يخطط له الضمان لصالح القطاع الخاص؟؟

جميل ملك: الحقيقة نحن في نقابة الضمان الاجتماعي ومن خلال معرفتي الشخصية باعتباري واحدا من ابناء المؤسسة، ومن خلال ما هو واقعاً في الضمان. هناك شيئا مخيفا ليس فقط بالنسبة لعملية تخفيض الاشتراكات التي تدلل على عدم حسن النوايا من القائمين على الامور في المجتمع اللبناني.

عصمت عبد الصمد: اطلقت عليها تسمية الخطوة الاولى...

جميل ملك: في الواقع سبقتها خطوات..نحن لدينا شعوراً بان الضمان الاجتماعي بات محاطاً ومحاصرا بضباب كثيف مبعثه دعوات وطروحات عديدة لاحد لتوقفها، الا عند الاطاحة بالضمان الاجتماعي والقضاء على منجزاته والعودة بالمجتمع اللبناني، وعلاقات العمل الى عصر التفلت والاتفاق من كل نظام اجتماعي الى ما قبل عصر دولة الرعاية الاجتماعية، التي صاغتها ازمة الانتاج وكوارث الحرب العالمية الثانية. ومبعثه ايضا صرخات يطلقها المضمونون اصحاب المصلحة الحقيقية والتردي في اساليب وسائل العمل الادارية التي سرعان ما يتلقفها المعادون اصلا للضمان الاجتماعي، فيعمدون على تضخيمها وضخها في حملاتهم الخادعة التي تجد صدى عند المضمونين الذين هم على حالة من يقدم لهم السم بالدسم ملا يفيقون من سكرتهم الا وقد قضي الامر بالقضاء على الضمان الاجتماعي. ملاذهم الاول والاخير في مواجهة الفقر والجهل والمرض. ونحن ننتقل من دولة الرعاية الاجتماعية الى دولة العولمة والخصخصة مرت مؤشرات كثيرة في المجتمع اللبناني تدل على النظرة التي ينظر فيها الى الضمان الاجتماعي، ليست نظرة ودية او ايجابية، نظرة فيها خبث...اوردت الحكومة منذ عدة سنوات مشروع قانون لم ير النور لاسباب تحت شعار تنشيط الاقتصاد

الأمين العام لجبهة التحرر العمالي الاستاذ عصمت عبد الصمد والاستاذ سليمان حمدان

اللبناني، الاكثار من المناطق الحرة في لبنان، انما في هذا المشروع القانون ورد نص كل صاحب عمل وكل اجير يعمل داخل المنطقة الحرة لا يخضع لقانون الضمان الاجتماعي، وهذا يدل على ان هناك نظرة غير جدية وايجابية تجاه الضمان الاجتماعي...قيام ٣٠ منطقة حرة معظم اصحاب العمال والقوى العاملة موجودون فيها ولا ينتمون الى الضمان الاجتماعي، فاذا لماذا وجود الضمان الاجتماعي؟ استقدمت فرق من تشيلي منذ سنوات بشرت بخصخصة الضمان الاجتماعي نقلا عن تجربة التشيلي في سنة ١٩٩٦، بالامس اعلن عن فشل الخصخصة في التشيلي، ايضا عدم التوسع في الضمان الاجتماعي افقيا وعاموديا يقف خلفه قرار سياسي.

اما ذكر الدكتور عامر، قانون الضمان الاجتماعي ينص على ادخال فئات عديدة اجتماعية اصحبت صاحبة مصلحة في الضمان الاجتماعي، ولم يعد لديه قدرة على مواجهة الفقر والعجز لم يتم ادخالها في الضمان الاجتماعي واكبر خدعة صيادي الاسماك ومزارعي التبغ ولماذا مزارعي التبغ وحدهم... وهناك مزارعي التفاح والزيتون وغيرهم فكل المزارعين في النهاية تحت سقف الفقر وبحاجة للضمان، لماذا لا يدخلون؟ ولماذا يتاجر بهم في كل مناسبة انتخابية عام ١٩٩٦، اصدروا مرسوما يخضع بموجبه مزارعي التبغ وصيادي الاسماك مبدئياً الى الضمان الاجتماعي والخضوع المبدئي لقانون الضمان الاجتماعي، لهاتين الفئتين وغيرها...من كل الفئات الاجتماعية منصوص عنها في المادة ٩ من قانون الضمان الاجتماعي بالفقرة (هـ) من المقطع اولاً الذي ينص: عندما يرى مجلس الوزراء ضرورة لاخضاع فئة اجتماعية معينة الى كل او بعض فروع الضمان الاجتماعي، يكفي لذلك ان يصدر مرسوم في مجلس الوزراء يخضعون، اذا المشرع فوض الحكومة...كلما وجدت فئة اجتماعية في لبنان مزارعي التبغ، صيادي الاسماك، فنانين، ادباء، مزارعي النحل، مزارعي الشمندر، مزارعي البطاطا....عندما تجد ضرورة لادخالهم الى الضمان الاجتماعي يكفي ان تصدر مرسوما بذلك، عندما رشوا العمال بغية الاستغلال الانتخابي وخاصة في منطقة الجنوب، اصدروا مرسوماً بإخضاعهم مبدئيا لقانون الضمان الاجتماعي (صيادي الاسماك ومزارعي التبغ) هؤلاء اعتقدوا بان المرسوم اخضعهم فعليا للضمان، ومنذ سنة ١٩٩٦ الى اليوم تطالب هذه الفئات بإدخالها الى الضمان ولو كانوا صادقين معهم لماذا لم يتم اخضاعهم منذ سنة ١٩٩٦ .

بفذلكة الموازنة التي صدرت العام الماضي حكي عن عملية رسملة قانون الضمان الاجتماعي، والرسملة تعني الخصخصة...توجد عملية نوايا غير حسنة فعلا...كل المؤشرات تدل على ان ما يسمى بدولة الرعاية الاجتماعية عليها ان تأخذ العبرة من نظرية بعرتج بعد الحرب العالمية الثانية.

وهو قد اكتشفها من النظام الرأسمالي

سليمان حمدان:

احمل أمانة السر كامل الخلل الحاصل في الضمان.

وكان قد تقدم بها لوضع حل لكل مشاكل الضمان الاجتماعي هي اساساً موجودة بالنصوص الالهية، القران يقول: وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم، التكافل الاجتماعي شرعة الهية واذا ارادت دولة العولمة الاطاحة بالضمان الاجتماعي فقد يصاب المجتمع بمأساة وكارثة خطيرة. لو كانت الدولة عندها نية حسنة تجاه الضمان الاجتماعي وتريد ان تخفض الاشتراكات لتدعم اصحاب الاعمال يجب تأمين الموارد المالية للضمان والاصرار على بقائه بموجب ما كان قد تطرق اليه الدكتور عامر، اما اذا ما ارادوا خفض الاشتراكات بحسب هذه الطرق فهذا يعني بان النوايا غير سليمة لبقاء الضمان الاجتماعي.

د. عامر عبد الملك: نحن كمحقوقين علينا واجب لفت نظر المسؤولين لدى الدولة وخاصة القيمين على مسائل الضمان الاجتماعي، الى التجارب التي اتبعت في الدول خلال القرن الماضي اعتبارا من ١٩٣٥/٨/١٤الاول مرة في العالم استعملت لفظة ضمان اجتماعي، ولم تكن هذه الكلمة واردة من قبل...فالكلمة السائدة آنذاك تقديمات اجتماعية في هذا التاريخ قدم فرانكلين دي لانو، قانون الضمان الاجتماعي...ماذا كان الهدف منه رغم الصعوبة الاقتصادية التي كانت تمر بها فرنسا، من كساد وتصرع عمال ومصانع عشعش فيها العنكبوت.

وبرغم افلاس الدولة دعمت الضمان الاجتماعي، لكي يعطي قدرة شرائية للمضمونين ما عكس طلبا على الانتاج واعاد تطوير قطاع الخدمات وفي سنة ١٩٤٢ قدم "بفرشج" مشروعه الشهير في ١٩٤٢/١٢/٢ بأن لا سلم اجتماعي إلا بالتقديمات الاجتماعية، فقد نستنتج مما حصل في الخارج ونلفت نظر المسؤولين الى ما يلي: لا سلم سياسي إلا بتحقيق السلم الاجتماعي، لا ديمقراطية سياسية الا بالديمقراطية الاجتماعية، لا ديمقراطية من دون حرية، ولا حرية من دون التحرر من الحاجة والعوز، فعندما نتحرر من الحاجة العوز نصل الى الحرية الحقيقية التي تهدف اليها هذا النظام الحالي. فنحن كحقوقين نطلقها صرخة الى ان نأخذ بتجارب الدول التي سبقتنا والى عدم اغفال الضمان الاجتماعي لانه عنصر اساسي في المحافظة على الاقتصاد وفي احلال السلم الاجتماعي في هذا البلد....

يتبع في العدد القادم...

أدب الحياة عند كمال جنبلاط

لأن الأدب هو احترام النفس واحترام الآخرين ومن لا يحترم نفسه ويعتبر قيمتها فكيف يصح له ان يتوجه الى الآخرين بالاعتبار والاحترام؟ وكتاب أدب الحياة الذي تركه الشهيد كمال جنبلاط من ضمن مجموعة من الكتب الفكرية والسياسية والانسانية وستقوم "الميزان" بنشر مقتطفات من هذا الكتاب في حلقات:

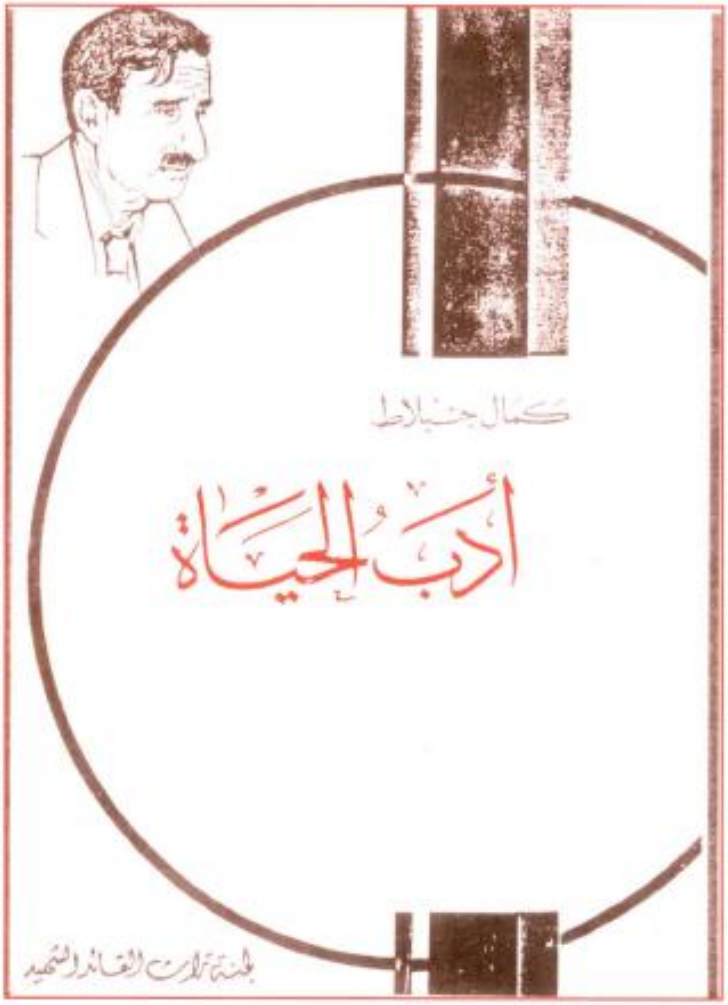

١- الأدب نظام الحياة

.. لا معنى للحضارة إلا هذا التهذيب لأفكار النفس وشواعرها ولحركات الجسم واعتمالات الجوارح. فالحضارة ليست في اقتناء السيارة، ولا في السكن في بيت رفيه، ولا في احتساء المآكل الشهية ولا في اقتناء المفروش الباذخ، وثراء الملبس.

والحضارة ليست هذا الانفلات في التكلم وفي التطلع واعتماد أساليب في مواجهة الناس والاستكبار عليهم وسواها من هذه الطبائع للمدينة الغربية المادية التي الت اليها هذه المدينة في الغرب في بعض مسالكها والتي يتنكر لها ويتأفف منها رجال الغرب أنفسهم.

التمدن الحقيقي

فالحرية التي يتبجح بها بعض المقبلين على مدنية الغرب المادية من خلال ما يرونه في السينما والتلفزيون ومن خلال المثل العاطل الذي يعطيه بعض المثقفين السطحيين الذين يبدوا أنهم لم يفهموا من العلم والثقافة شيئاً.

إن الحرية تقوم في حقيقتها على ضبط النفس وعلى احترام الآخرين وعلى الاجتشام لكل ما نقوم به ان نقوله او نفكر به او نظنه بالنسبة للآخرين.

اما التطور او التقدم ام التمدن كما يفهمه البعض من خلال ما يصدر الينا من الغرب من وجوه مشوهة للسلوك البشري، فهو أقرب الى البربرية والهمجية منه الى التمدن والتحضر الحقيقي. وهو دليل على أن الانسان اذا كان مثقفاً لم يحصل بعد؟ الثقافة الانسانية التي يرتضيها لنفسه ويبتغيها للآخرين. ولا نفطن معظم الأحيان الى ان هذه الثقافة الانسانية موجودة في تقاليدنا وحضارتنا الشرقية العربية الأصلية التي جاءت إلينا من خلال اختبار الأجيال وآداب الجدود وتهذيبهم واستنارتهم بالخلق السليم والنهج السوي، وأن علينا ان نحيي وأن نحافظ على هذا التراث الأدبي الخلقي في حياتنا الفردية وفي حياتنا الاجتماعية.

الآية الذهبية

ولا يفيدنا شيء ان نتصور ان لنا من ميزة النسب او الجاه او المال او العلم او المنصب او المسؤولية ما يجعلنا في حل من ان نكون مع جميع افراد الشعب محتشمين متأدبين. وعلى الفئات الاجتماعية المتطورة والمثقفة والفنية والمترفة، او التي لها مسؤولية اجتماعية أو قيادية في جميع المستويات ان تعطي مثل التأدب والمعاملة بالحسنى واللطف والمحبة المخلصة والنفحة الإنسانية في كل ما تفكر به وما تقوله وما تعامل به الآخرين، وفق الآية الذهبية التي وردت في جميع الكتب والأديان: كما تريد ان يتصرف الآخرون بالنسبة اليك عليك ان تعاملهم.

●● مقالة اقتصادية

الضريبة على القيمة المضافة يجب ان تتزامن مع برنامج متكامل للاصلاح الضريبي

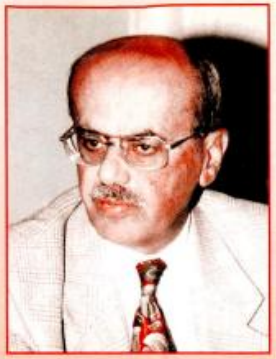

بقلم: عصمت عبد الصمد

بحجة العجز والاستحقاقات المالية على الخزينة لا حل برأي الحكومة سوى الضرائب، "والا..." هل ستكون الضريبة على القيمة المضافة نهاية المطاف ام هي حل مؤقت.

ضرائب...كلمة اصبحت تشكل كابوساً يصيب اللبنانيين بحال من الاكتئاب حتى القرف، والكفر احياناً، فبدل من ان يشكل مشروع الموازنة بارقة أمل بتحريك العجلة الاقتصادية، اصبح إقرار كل موازنة يشكل عامل رعب وخوف للمواطن، لانها حتماً ستحمل معها المزيد من الضرائب وجدولا برقم -٩- جديد، متخماً بالضرائب الجديدة التي ستفرض على المواطنين دفع اموال قد لا يملكونها وتؤدي الى مزيد من الافقار بحجة تمويل خزينة الدولة، لتغطية العجز والاستحقاقات المالية عليها..."والا..."، ان المواطن لم تعد تخيفه هذه ال "والا..." لان المثل يقول: "انا الغريق وماخوفي من البلل".

إنما يبدو ان الحكومة اختارت اقصر الطرق واسرعها لتغذية الخزينة المهددة بالافلاس، فقررت فرض المزيد من الضرائب حيث كان اول الغيث زيادة ثلاث آلاف ليرة على صفيحة البنزين كما أشبعت مشروع الموازنة لسنة ٢٠٠٢، بقائمة جديدة من الضرائب، اما هديتها للمواطنين مع مطلع هذا العام فهي إقرار قانون "الضريبة على القيمة المضافة".

وإذا كان ثمة من يرى ان دقة الاوضاع الاقتصادية والمالية قد تبرر في بعض الاحيان اتخاذ قرارات واجراءات غير عادلة في المدى القصير، فإن الخبير الاقتصادي الدكتور كمال حمدان يؤكد ان التسامح مع مثل هذه الاجراءات والقرارات كان ممكناً. لو ان اعتمادها الاني قد ادرج في إطار اصلاحي بعيد المدى، يعد بإدخال التصحيحات المطلوبة في بنية النظام الضريبي، تحقيقاً لقدر اكبر من الفاعلية والعدالة، كإقرار ضريبة، او رسم على الفوائد المصرفية، ومراجعة نظم الضريبة على المكلية العقارية والعقارات المبنية، وتطوير الضريبة على التحسين العقاري وتحديثها، واصلاح نظم الجباية وتطبيق الضريبة على إجمالي مصادر الدخل...الخ".

ان الحكومة تتعاطى مع أزمة الدين العام المعقدة بلجوئها الى الحلول السريعة لانعاش خزينة الدولة، كمن يعالج مرضاً مستعصياً بالمسكنات وحبوب الاسبرين. من هنا يؤكد الدكتور عاصم صفي الدين، استاذ علم المال في الجامعة اللبنانية- الاميركية، انه في ظل عدم وجود خطة اقتصادية، وفي وقت ترزح الخزينة تحت وطأة مستحقات قصيرة المجى، يصبح فرض الضرائب غير المباشرة الوسيلة الاسرع لزيادة ايرادات الخزينة.

أما الدكتور كمال حمدان، فيرى ان هذه الوسيلة لن تنجح في الحد من الدين العام والسيطرة عليه، إلا إذا اعتمدت الدولة سياسة جدية في خفض النفقات او تسقيفها مع زيادة الواردات.

اما الخصخصة فلا يمكن اعتبارها الا من ضمن هاتين الوسيلتين "إذ يفترض بها في (في حال نجاحها) كبح جماح النفقات وتامين مزيد من الواردات، يعود الدكتور حمدان وينبه الى "أن الاعتماد على هذا النوع من الواردات ينطوي في شكل اساسي على التخلي عن ملك عام او موجودات عامة "كما ينبه الى ان طرح شعار خفض النفقات بالمطلق لا يكفي. بل يجب اعتماد اولويات متناسقة ومحددة كي لا يؤدي هذا الخفض الى تعميق الاختلالات على غير صعيد، وهذا ما يخشى حصوله عملياً في موازنة العام ٢٠٠٢.

ويقول الدكتور كمال حمدان: "أن سياسة خفض الانفاق وفق ما تلحظه الموازنة الجديدة، لا تنطوي على آفاق واعدة في حال بقيت اوضاع الادارات العامة على حالها. فإذا لم تعالج المشكلة في أساسها، وإذا لم تؤخذ مسبباتها على محمل الجد، عنينا الفساد الاداري...فستبقى كل الحلول مؤقتة، ولن تعدو كونها محاولات لادارة الازمة، وليس لحلها او لوضعها على سكة الحل...".

ويؤكد حمدان أنه" من الاجدى طرح موضوع السيطرة على الفاتورة الاجمالية للاجور في اطار رؤية اصلاحية تعيد النظر في وظائف الادارات العامة وعديدها، مع الاستعداد سلفاً لقبول احتمال رفع الاجر الوسطي مما يخفز على ضخ دم جديد في هذه الادارات "مع التشديد على ضرورة ايجاد حلول لفائض العاملين الذي قد تتمخض عنه عملية الاصلاح الاداري.

وما دام الحديث عن الانفاق العام، فهذا يستوجب مقاربة اصلاحية لهذا الانفاق، والتي اصبحت اكثر من ضرورية، وان أي مقاربة اصلاحية لموضوع الانفاق العام يجب ان تتجاوز عملية خفض هذا البند او ذاك من الموازنة بنسب معينة، بل ذلك يفرض الاجابة على موضوعات عدة منها:

- كيف ندمج الصناديق الصحية العامة وشبه العامة في نظام وطني موحد للرعاية الصحية لا ابناء ست فيه وابناء جاريه؟؟

- كيف نبني مدرسة رسمية لا ترغم اكثر من ٧٥٪ من موظفي القطاع العام على ارسال ابنائهم الى المدرسة الخاصة حيث تتحمل اقساطهم دولة تتجه على نحو مطرد الى الافلاس؟؟

- كيف نصلح مرافق عامة، كالكهرباء مثلا، تكاد تكون اسعار خدماتها الاكثر ارتفاعاً نسبياً في العالم الثالث، في حين يواصل عجزها المتراكم والمستمر تشكيل مصدر اساسي لتفاقم عجز الدولة الحالي ودينها العام.

ويتساءل الدكتور حمدان عن "الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لقرارات الطبقة السياسية الآيلة الى تحميل الطبقة الوسطى والفقراء القسط الاكبر من الزيادات المخطط لها في الواردات الضريبية لموازنة سنة ٢٠٠٢، في وقت لم يشهد الاجران، الاسمي والفعلي اي تصحيح، على الاقل في القطاع الخاص منذ اوائل العام ١٩٩٦، وفي وقت تميل ظاهرتا البطالة والهجرة الى التعاظم على نحو مثير...".

وإذا كانت الضرائب غير المباشرة تتسم بلا عدالتها عموماً، فإن الضريبة على القيمة المضافة هي الاكثر ظلماً. إذ ان المواطنين سيقعون تحت وطأتها من دون تمييز بين غني وفقير.

وهنا يؤكد الدكتور عاصم صفي الدين، أن اثار الضريبة على القيمة المضافة اكثر تعقيداً مما يحاول البعض الايحاء بها، ولعل السمه الاساسية لهذه الضريبة انها تراجعية في طبيعتها، اي انها لا تساوي بين الغني والفقير فحسب...بل تميز بينهما لمصلحة الغني، إذ انها تنخفض كلما ارتفع دخل الفرد، مما يعني ان اصحاب الدخل المحدود والفقراء سيتحملون العبء الاكبر نتيجة النظام الضريبي الجديد...

ويرى الدكتور صفي الدين، ان قانون الضريبة على القيمة المضافة الذي سيبدأ تطبيقه في مطلع شهر شباط ٢٠٠٢، حافل بالمواد التي تعزز فكرة اللاعدالة في فرض الضرائب، لجهة عدم التمييز بين ابناء المجتمع تبعاً لطبيعة اعمالهم وحجم مداخيلهم. ويعطي فصي الدين امثلة عدة منها المادة ١٦ التي ساوت بين عمليات بيع العقارات المبنية وتأجيرها لجهة اعفائها من الضريبة. إذ ان هذه العقارات تباع عموماً من اصحاب رؤوس الاموال والاغنياء، في حين يستأجر ذوو الدخل المحدود العقارات السكنية.

اما المادة ١٧، فيشير صفي الدين، الى انها اعفت المواد الغذائية من الضريبة من دون التمييز بين ما هو ضروري وبين ما يندرج في خانة الكماليات، إذ لا ضير في ان تخضع الاصناف الباهظة التي تستهلكها الطبقة الميسورة لضريبة القيمة المضافة بنسبة لا تتجاوز الـ ١٠ في المئة، وخصوصاً ان من شأن ذلك ان يخفف العبء الضريبي عن الفئات الشعبية والمعدومة، ولا يجوز ان تتساوى هذه الفئات في دفع الضرائب او في عدم دفعها، رغم انها لا تتساوى في امتلاك الثروات.

ان هذه الضريبة في حلتها الجديدة، يرى صفي الدين، لا تتم الا عن تكريس اللاعدالة...ومن شأنها ان تزيد الشرخ الاجتماعي بين طبقة فاحشة الغناء واخرى تعاني فقرا مدقعاً. وكان من المفترض بالحكومة ان تعتمد الضريبة التصاعدية اذا ارادت ان تكون عادلة، لأن معظم الدول التي تعتمد الضريبة على القيمة المضافة تعتمد النسبة التصاعدية بغية المساواة في توزيع الضريبة على طبقات المجتمع كافة.

ويبقى السؤال وهو....هل ستحقق هذه الضريبة التي سيشعر اللبنانيون بوطأتها هذه السنة المبالغ المتوخاة منها لانعاش خزينة الدولة؟؟ ام ان اللبنانيين سيكونون ربما على موعد جديد مع ضرائب جديدة...؟؟

بعد انعقاد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة...

التجارة العالمية الى اين....!!!

من مظاهر استئثار الشركات العالمية العملاقة والمراكز المالية الدولية بالاقتصاد العالمي، كانت منظمة التجارة العالمية منذ حوالي السبع سنوات والتي اعلن عن تأسيسها عام ١٩٩٤، في الاورغواي كامتداد لمنظمة الغات، فحيث يفترض ان تكون هذه المنظمة العالمية، آلية لتطوير التجارة الحرة، فانها في الواقع ادت الى تركيز الثروة في ايدي القلة الغنية التي تنمو بشكل غير متكافئ بين الامم. كما انها ادت الى المزيد من افقار الاكثرية الساحقة في شعوب العالم والى تهجير المزارعين والعمال من البلدان النامية.

ان هذا الواقع غير العادل ادى الى ردة فعل عالمية، وقد برز في المظاهرات الاحتجاجية العالمية التي جرت في مدينة سياتل، بمشاركة ممثلي بعض حكومات البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية والعمالية من كل انحاء العالم اثناء انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني ١٩٩٩، في مدينة سياتل، حيث ادت هذه المظاهرات الى افشال الاجتماع.

وقد تجاهلت القوى المسيطرة على قرار المنظمة، هذه الاحتجاجات وبقيت مصرة على اطلاق دورة اجتماعات جديدة، وبالفعل انعقد الاجتماع الوزاري للمنظمة في ١١ تشرين الثاني في دولة قطر.

ومادورة الاجتماعات الجديدة في قطر الا لاضافة الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية والعمالة والبيئة الى الاتفاقيات. ان هذا الامر من شأنه ان يشكل منعطفا هاما في مستقبل الشعوب ومسار العلاقات الدولية بكل مجالاتها لا ينحصر تأثيره على التجارة من خلال منظمة التجارة.

كما يتضمن جدول اعمال الاجتماع في قطر، موضوع اعادة هيكلة الاتفاقيات وفق تقسيم قطاعي يجعلها اكثر تشعبا وتفصيلا مما يفترض مشاركة عدد كبير من الخبراء المفاوضين في جميع هذه المجالات، وهو امر يفوق قدرة معظم البلدان النامية ويعرقل مساعيها التفاوضية، وبالتالي يضعف قدرتها على مواجهة مآرب البلدان القوية والتي غالبا ماتعبر عن مصالح الشركات العملاقة والمتعددة الجنسية، مع الاشارة الى ما يتطلبه

دور المنظمات الاهلية في المواجهة ٨٥٪ من ثروات العالم تتمركز لدى ٣٠٪ من السكان وهل حجم الديون الخارجية للبلدان النامية عام ١٩٨٠ وصل الى ٢٥٠٠ مليار دولار....

ذلك من اعادة النظر في الهيكليات الوطنية القائمة وفي دور الدولة في حماية مصالح مواطنيها.

حول هذا الموضوع وتطوراته ونتائجه وتداعياته، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية الاستاذ زياد عبد الصمد، كتب تقريرا مما جاء فيه:

انتهى الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة، بعدما تم تمديد اعماله يوما اضافيا نتيجة الخلافات الحادة وانقسام المواقف بين البلدان النامية والبلدان الصناعية الكبرى.

الواقع ان هذه الخلافات بدأت تبرز منذ الاجتماع الوزاري الثالث الذي انعقد في مدينة سياتل في الولايات المتحدة الاميركية، اواخر نوفمبر - تشرين الثاني من العام ١٩٩٩، حيث فشل الاجتماع في تحقيق جدول اعماله نتيجة عدم توافق البلدان الاعضاء على اقرار دعوة البلدان الصناعية، في تحقيق جدول اعماله نتيجة عدم توافق البلدان الاعضاء على قرار دعوة البلدان الصناعية، خصوصا الاتحاد الاوروبي لاطلاق دورة جديدة للمفاوضات حول قضايا الاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية والمزيد من فتح الاسواق، وهذه المواضيع تعرف بـ "مواضيع سنغافورة" نسبة الى المدينة التي احتضنت الاجتماع الوزاري الثاني للمنظمة. في حين طالبت البلدان النامية باعادة النظر في قضايا التطبيق "اي تنفيذ الاتفاقيات التي اقرت في دورة الاوروغواي والتي امتدت لثماني سنوات ١٩٨٦ / ١٩٩٤ ونجم عنها تأسيس منظمة التجارة العالمية كامتداد لمنظمة الغات.

ماذا جرى في الدوحة؟

ستة ايام من المفاوضات في الدوحة، التقت خلالها البلدان الصناعية على اليات العمل وعلى المقترحات التي تقدمت بها البلدان النامية، فبعدما رفض المجلس العام الوثيقة الاساسية المقترحة للتفاوض، قام رئيس المؤتمر بتعيين ستة اشخاص عرفوا بـ اصدقاء الرئيس، للتشاور مع المندوبين في قضايا الزراعة والملكية الفكرية والمسائل الجديدة (مواضيع سنغافورة) وقضايا التطبيق (مواضيع الاوروغواي) والبيئة، على ان يتقدموا باقتراحاتهم الى المجلس العام. فكان بنتيجة المفاوضات ان رفضت الولايات المتحدة البحث بمواضيع البيئة والاغراق واتفاقيات الالبسة والنسيج، ورفض الاتحاد الاوروبي البحث باتفاقيات الزراعة. واصر على البحث بالبيئة والعمالة واصرت اليابان على البحث بالاغراق فيما رفضت غالبية البلدان النامية البحث بأي امور اخرى جديدة قبل الاقرار بصعوبات التطبيق واقرار تعديلات على حقوق الملكية الفكرية، خصوصا الغاء براءه صناعة الادوية وبحث اتفاقيات الزراعة والالبسة والنسيج.

وقد اقترح رئيس المؤتمر على المجلس العام اكثر من مشروع بيان ختامي رفضت كلها، وحين بدا ان الامور تسير نحو فشل الاجتماع نتيجة تمسك الاطراف بمواقفها، تشكلت قبل ساعات من موعد انتهاء اعمال الاجتماع "غرفة خضراء" اي مجموعة مفاوضة تضم عشرين بلدا من بينها مصر والهند، بدأ اجتماعها عند التاسعة من مساء الثالث عشر وانتهى في الخامسة من فجر اليوم التالي. وجاءت حصيلته مشروعا رفضته عشر دول على الاقل في مقدمها الهند التي تمسكت بموقفها الرافض لاطلاق دورة جديدة للمفاوضات حول الاتفاقيات الجديدة قبل ان تتعهد البلدان الصناعية ببحث الاتفاقيات القديمة مهددة بابطال الاجماع. مندوب الهند وانتهى بموافقة الهند تحت الضغوط والاتصالات التي تمت بالعاصمة الهندية وعلى ارفع المستويات وبعدما اعتمدت صيغة تفاهم اقترحها الرئيس ترجئ اطلاق الدورة الجديدة الى ما بعد الاجتماع الوزاري المقبل على ان يتم قبل ذلك، وبإجماع الاعضاء تحديد المواضيع على جدول اعمالها.

وبذلك تكون قد انتهت المفاوضات التي استمرت ستة ايام الى اقرار مشروط لدورة جديدة من المفاوضات في الاجتماع الوزاري الخامس عام ٢٠٠٣، اي بعد سنتين للبحث في سبل تسيير التجارة وفتح الاسواق والاتفاق على معايير جديدة للمنافسة والاستثمار والمزيد من الشفافية في المشتريات الحكومية، وهذا ما يعتبر انجازا حققته البلدان المتقدمة وتراجعا لموقف البلدان النامية.

الا ان البلدان النامية حققت نقطة سياسية اقرت في بيان لم يندرج قانونيا في نص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتي تعترف بامكان تجاوز براءة صناعة الادوية لمكافحة امراض الايدز والملاريا والسل والامراض المتفشية الاخرى، كما اثيرت قضية دعم الصادرات الزراعية من قبل الدول الصناعية وخصوصا الاتحاد الاوروبي الا انها لم تصل الى نتيجة ملموسة ملزمة ولم تتحدد مهل زمنية او نسب مئوية واضحة لمصلحة البلدان النامية.

المنظمات غير الحكومية

شارك على هامش اجتماع الدوحة ٨٨٣ شخصا من غير المندوبين الرسميين والاعلاميين من بينهم ٥٢٠ يمثلون منظمات

اعضاء في التحالف العالمي "عالمنا ليس للبيع"، اما الاخرون فيمثلون قطاعات انتاجية واقتصادية وهيئات استشارية.

وقد اعلنت دولة قطر عن اتاحة المجال امام المعارضين للتظاهر، الا ان القدرة الاستيعابية لعدد الاشخاص حددت سقفا اعلى لعدد ممثلي المنظمات غير الحكومية بـ ٧٠٠ شخص، على ان تتمثل الجمعية المرخص لها الحضور باربعة مندوبين. لكنه خفض بعدها الى مندوبين وعاد بعد احداث ١١ سبتمبر / ايلول، فخفض الى مندوب واحد. واعربت الولايات المتحدة الاميركية، بعد احداث ١١ ايلول عن مخاوف امنية لانعقاد الاجتماع في الدوحة، واكدت لاحقا على نيتها اتخاذ تدابير وقائية لحماية مواطنيها في الدوحة مما تسبب بخلق بلبلة لدى العديد من الذين كانوا ينون الحضور الى الدوحة، فساهم ذلك بخفض عدد المشاركين من بينهم اعضاء في مجلس الشيوخ الاميركي معارضين لسياسة الولايات المتحدة وسائر البلدان الصناعية في منظمة التجارة العالمية، هذا اضافة الى ارتفاع اسعار الفنادق الذي حال دون حضور الكثيرين من ممثلي المنظمات الاهلية وخصوصا في البلدان النامية.

اما تحالف "عالمنا ليس للبيع" فقد قام بتنظيم العديد من النشاطات في الدوحة، ابرزها:

١- مظاهر يومية رمزية للاحتجاج على آليات التحضير للاجتماع، اشارت الاولى الى انعدام الديمقراطية في المنظمة والى سياسة كم الافواه ولي الاذرع فيها. والثانية رفضت الدعوة الى اطلاق دورة اجتماعات جديدة. وتناولت الثالثة والرابعة اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية والخدمات، واستهدفت الاخيرة المؤتمر الصحافي الذي كان ينوي ممثل الولايات المتحدة عقده في احدى قاعات قصر المؤتمرات للاعلان عن موقف الولايات المتحدة من المفاوضات التجارية الجارية فتم افشاله.

٢- لقاءات يومية مع ممثلي الوفود من البلدان النامية والبلدان المتقدمة، كان ابرزها لقاءين مع باسكال لامي، مندوب الاتحاد الاوروبي ومع زوليخ، مندوب الولايات المتحدة.

٣- اجتماعات يومية للتنسيق بين اعضاء التحالف وذلك لتبادل المعلومات والتشاور.

٤- اصدار نشرة يومية من الدوحة.

٥- اصدار بيانات لاعلان مواقف نشرتها الصحافة ووسائل الاعلام، اضافة الى ذلك، اقامت مجموعة تنتمي الى منظمة "السلام الاخضر" على متن سفينة رست طيلة ايام القمة في مرفأ الدوحة، حيث نظمت اجتماعات ولقاءات مع عدد من الوفود المفاوضة. منها مع مندوب الاتحاد الاوروبي لامي ووزير التجارة القطري، وقد اطلقت المجموعة اذاعة خاصة بمؤتمر الدوحة قامت ببث مقابلات وشهادات من مختلف انحاء العالم عن مخاطر العولمة.

المنتدى العالمي في بيروت

وكان تحالف "عالمنا ليس للبيع" قد دعا الى تنظيم نشاطات احتجاجية في كل انحاء العالم، وقد لبت الدعوة الحركات الشعبية في كافة انحاء العالم. فنظمت المظاهرات في كل من الولايات المتحدة وكندا واوروبا وآسيا، شارك فيها مئات الوفود المتظاهرين. وانسجاما مع هذه الدعوى نظمّ اللقاء اللبناني حول منظمة التجارة العالمية، وبالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، منتدى عالميا حول العولمة والتجارة العالمية في بيروت بين الخامس والثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي شارك فيه شخصيات وباحثون ونقابيون وممثلون عن منظمات غير حكومية فاق عددهم الالفا منهم مئة وعشرون شخصا جاؤوا من الخارج، ٥٥ منهم من العرب و٦٥ حضورا من مختلف القارات. وقد اكتسب هذا المنتدى اهمية خاصة لمجرد انعقاده في بلد شرق اوسطي وعربي تحديدا، في ظل الظروف الدولية الراهنة حيث يشهد العالم حربا يشنها التحالف العالمي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية على الشعب الافغاني مع التهديد بإمكان توسيع نطاق هذه الحرب لتطال شعوبا وبلدانا اخرى، وتستغل الحكومة الاسرائيلية هذه الاوضاع لتضاعف من ممارستها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي يستمر فيه الحصار على الشعب العراقي.

وتناول المنتدى العالمي ابرز القضايا المعروضة على جدول اعمال الاجتماع الوزاري في الدوحة كماتوقف عند آثار العولمة على العالم الثالث في البلدان العربية على وجه الخصوص. وانتهى الى مناقشة سبل مواجهة هذه التحديات وخرج بعد اربعة ايام من النقاش الذي شارك فيه اكثر من الف شخص بإعلان بيروت الذي يتضمن مواقف من الاوضاع الدولية بعد احداث ١١ ايلول، وتوقف عند الحرب على افغانستان والوضع في

الشـــرق الاوسط، وتحـــديدا في فلسطين، والحصار ضد الشعب العراقي. واقر اعلانا مواجها الى منظمة التجارة العالمية عدد فيه المنظمات المشاركة من الاجتماع الوزاري الرابع، حملها الى الدوحة ١٢ شخصا انضموا الى باقي اعضاء التحالف.

مقررات الاجتماع الوزاري

ويمكن القول ان اجتماع الدوحة نجح في اقرار مبدأ اطلاق دورة جديدة للمفاوضات، بعدما تم التوافق على مسألتين اساسيتين:

١- تنظيم مفاوضات لتوضيح ومراجعة الاتفاقيات القائمة وبعض القواعد كالتدابير المضـادة للاغـراق، وهي مطالب البلدان النامية، على رغم ان الكونغرس الاميركي كان قد صوت قبل ايام من اجتماع الدوحة ضد اعطاء ممثل الولايات المتحدة صلاحيات ابرام اتفاقيـــات وهـو يسمى المسار السريع fast track ومنعه من البحث بتدابير ضد الاغراق واتفاقيات النسيج والالبسة مما قد يعيق تقدم المفاوضات في هذه المجالات نتيجة لذلك.

٢- اطلاق مفاوضات حول اتفاقيات جديدة كالشفافية في المشتريات الحكومية وسياسات الاستثمار والمنافسة، وهي مطالب البلدان الصناعية. وقد اقترن القرار بضرورة ان يصار الى توافق في الاجتماع الوزاري الخامس على اليات التفاوض وجدول الاعمال قبل اطلاق المفاوضات.

مطالب البلدان النامية

اما الملاحظات التي يمكن ادراجها على البيان الوزاري وعلى ما جاء فيه تلبية لمطالب البلدان النامية، فيمكن ايجازها بالاتي:

١- اعتراف شكلي بضرورة النظر في الالتزام بتطبيق الاتفاقيات السابقة خصوصا الزراعية والالبسة والنسيج والخدمات والملكية الفكرية وبآليات المنظمة كمكافحة الاغراق وفض النزاعات، وعلى رغم ان ذلك كان من المطالب الاساسية للبلدان النامية، اذا ان البيان لم يأت على ذكر المهل الزمنية ولم يتحدث عن آليات التفاوض.

٢- اعتراف شكلي بضرورة اعادة صوغ ما تضمنته اتفاقيات الزراعية، والمطلوب هو ضرورة وضع مهل زمنية لازالة الدعم تدريجا من دون تحديد مواعيد وآليات لذلك، وقد ساهم الاتحاد الاوروبي بتمييع هذا التعهد كونه يمس بمصالحه الاقتصادية.

٣- اعتراف شكلي بضرورة اعادة صوغ ما تضمنته اتفاقيات الالبسة والنسيج من دون الاشـارة الى اية تعهدات بالغـاء الحصص (uoios) باصرار من الولايات المتحدة.

٤- عدم الاستجابة لمطلب من البلدان النامية ان يكون هناك صندوق تنموي لدعم الامن الغذائي.

٥- لا تعهدات بتعديل نصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التي تلغي براءة صناعة الادوية بهدف صيانة الصحة العامة، وقد جاء التعهد بصيغة اعلان الحق في الاعلان الوزاري الختامي.

٦- لا تعهدات بتعديل اتفاقيات الملكية الفكرية لجهة وقف القرصنة البيولوجية والبراءة على الحياة، وهي من المطالب الاساسية للبلدان النامية.

٧- يلغي الاعلان مرجعية منظمة العمل الدولية كمرجعية وحيدة لقضايا العمل والتجارة، ويفسح المجال امام منظمة التجارة العالمية لتتدخل بذلك.

دلالات اجتماع الدوحة

لاجتماع الدوحة دلالات لا بد من اخذها في الاعتبار ليتسنى فهم الواقع، وبالتالي تنظيم اليات مواجهته، ندرجها في الاتي:

١- اصرار البلدان الصناعية الكبرى في الدفاع عن مصالح الشركات العملاقة عبر فتح اسواق جديدة والاسراع في تحرير التجارة وتطبيق كل الاجراءات التي تساهم في تحرير الاقتصاد في البلدان النامية، في الوقت الذي تصر فيه على حماية اسواقها من منتجات البلدان النامية عبر العديد من التدابير. لا سيما تدابير الاغراق وحماية الزراعة وصناعة الاقمشة والنسيج والادوية والتكنولوجيا. الا ان تناقض بعض مواقف البلدان الصناعية كان لافتا، خصوصا في ما يتعلق ببعض المصالح الاقتصادية.

٢- ضعف التنسيق بين البلدان النامية مما افقدها القدرة على الصمود في موقف موحد، علما بان المجموعة الافريقية والبلدان الاقل نموا كانت لها مواقف متماسكة عبرت عنها في اكثر من بيان. وكذلك فعلت الهند وماليزيا وباكستان ومصر، الا انها لم تتمكن من الاستمرار حتى النهاية نتيجة الضغط الهـائل الذي مـورس على المندوبين اثناء المفاوضات.

لكن ذلك لا يقلل من اهمـية ان بعض البلدان النامية اظهرت قدرات تفاوضية جدية وقدرة على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في مـجال صناعة الادوية، كـما في مـجال صناعة الالبسة. وتجدر الاشارة الى مواقف الهند وباكستان وماليزيا ومصر في هذه المجالات.

٣- جاء اختيار الدوحة مكانا للاجتماع الوزاري الرابع لما تتيحه من فرص لعزل التحركات الشعبية ومظاهرات الاحتجاج التي عرفتها سياتل. وهذا قد يكون مؤشرا على منحى جديد من اختيار اماكن انعقاد الاجتماعات الدولية بعيدا عن الحركات المدنية والمظاهرات الشعبية الحاشدة.

٤- على رغم مشاركة كل الدول العربية الاعضاء في المؤتمر(باستثناء لبنان الذي قرر المقاطعة احتجاجا على مشاركة وفد اسرائيلي في بلد عربي) فقد كانت هذه المشاركة ضعيفة نسبيا لولا حضور مصر، الذي اصر وفدها على المطالبة بتعديل اتفاقية الملكية الفكرية لما تشكله من تهديد على صناعة الادوية المصرية.

وقد يكون السبب هو صغر حجم التجارة العربية الذي لا يتجاوز الـ ١٢٪ من اجمالي التجارة العالمية، الا ان ذلك لا يلغي ان للشعوب العربية مصالح وان الحكومات العربية مطالبة بالدفاع عنها في الاجتماعات الدولية.

ويبقى ان نقول ان المجتمع المدني العربي كان الغائب الاكبر في المراحل التحضيرية واثناء انعقاد المؤتمر. اذ لم يشارك في الاجتماعات الموازية للقمة الرسمية سوى ثلاثة من العرب، احدهم حضر ليمثل احدى المنظمات الدولية فيما حضر الاثنان الاخران كممثلين عن منظمات عربية.

واللقاء اللبناني حول العولمة والتجارة العالمية، بما هو تحالف وطني تشكل من منظمات المجتمع المدني في مختلف القطاعات النقابية والعمالية والزراعية، والحركة النسائية والمنظمات الاهلية، والجمعيات البيئية، والاجتماعية والشبابية، في اطار الاعداد للمنتدى العالمي حول العولمة والتجارة العالمية بموازاة الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة. سينخرط في التحضيرات الوطنية والعربية والدولية للنشاطات المعارضة للعولمة الرأسمالية بعد ان يصار الى توسيع التحالف الوطني وتعميق البعد العربي على اساس ورقة المفاهيم والاعلانين، الذين صدرا عن المنتدى العالمي في بيروت في الثامن من نوفمبر / تشرين الثاني، الحالي حول جدول اعمال الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية وحول السلام والعدالة الدولية.

زياد عبد الصمد

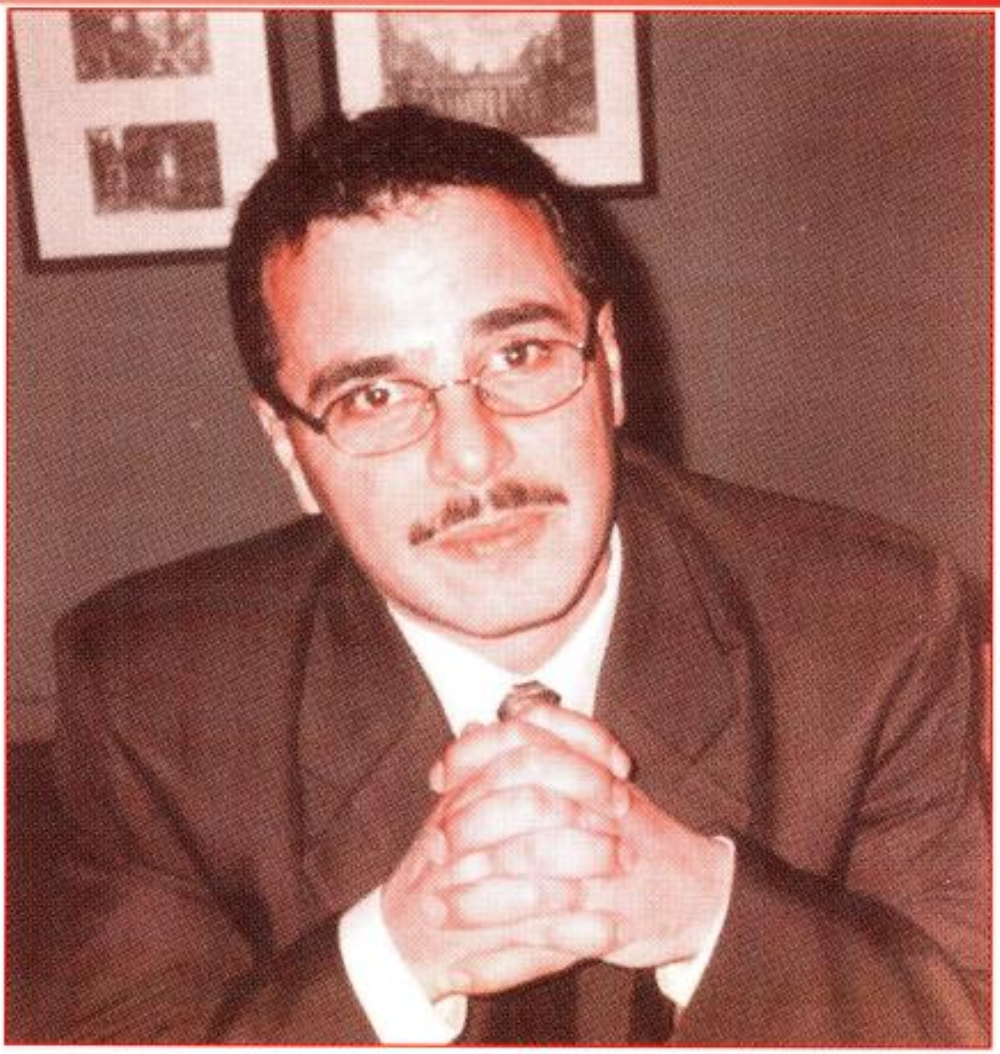

رئيس جمعية رعاية العائلة التعاونية وليد الهاشم... للميزان.

فاتورة ما بعد الحرب أخطر ما يصيب المجتمع المدني.
لا بد من مشروع منتج توظف مداخيله في خدمة اهدافنا.

جمعية رعاية العائلة التعاونية انطلقت مؤخراً، غايتها الانسان والارض، تعمل من اجل الترابط والتماسك التعاوني تهدف لجعل الفرد جزء من المجموعة، والمجموعة في خدمة الفرد.

باقة من النشاطات الاجتماعية جعلتها تتجاوز عمرها. قدمت مجموعة من المساعدات والدراسات والندوات والمعارض، وشاركت في مؤتمرات متخصصة لتحصن برامجها وخططها المستقبلية.

نلقي الضوء في حديث خاص "للميزان"، مع رئيس الجمعية وليد الهاشم، على المؤسسات الاهلية واهمية دورها.

ما هو الدافع لتأسيس الجمعيات الاهلية؟

ارى ان أتطرق بشكل خاص الى ناحيتين، هما الاكثر اهمية وتميزاً بين كل النواحي المشتملة عليها الدوافع ليس تهميشاً لباقي النواحي. إنما نظراً لابعادهما واستمرارية فعاليتها عبر الازمنة وصولاً الى اليوم.

الناحية الاولى: مكانة ودور واهمية تحفيز قدرات الانسان ودفعها للعطاء وخلق الارضية الصالحة لهذا العطاء في كافة المجالات الانتاجية.

الناحية الثانية: كودرت الطاقات الانتاجية في مجموعات تتواصل بغية الاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون في زمن يعجز فيه الفرد وحده عن التخطيط والتنفيذ لأسباب متعددة يطول شرحها.

غايتها الارض والانسان، فما هو الرابط؟

الارض هو ما يشجع على الافاضة في البحث والتنقيب وفاء لمن كانوا. وإقراراً بفضل الارض، اية أرض، على مساهمتها بما كان وما اعطاه من عاشوا عليها. إذ انها كائن حي من ضمن مادتها الطبيعية وبمثابة الرحم الذي تتكون فيه الاحداث، بفضل تفاعل مواد الحياة المتصلة بها بشكل او بآخر.

وفي عقل الانسان اتصال حميم مع مكنونات الارض، فالانسان ابن بيئته كما يقال: اي انه نفسياً يحمل جزءاً ولو بسيط من حصيلة ذلك التفاعل بين ارض معينة ومجموعة من الناس طال امد التواصل بينهما. اشعر ان لا اسباب واقعية محددة تفصل الناس عن الارض، وعن بعضهم البعض، يجب ان نتخلى عن العيوب والممارسات والمفاهيم العبثية الخاطئة التي تستولي علينا.

لو اردنا ان نسجل نقلة نوعية، سيرتفع صوت محتجاً، لماذا هذا التأخير....؟؟

وآخر محتجاً: لماذا هذه العجلة...؟؟

رغم ذلك يجب ان ننطلق....

ماهو دور الجمعيات الاهلية في المجتمع؟

دورها ان تطلق نموذجاً للتواصل، فمؤسسات المجتمع المدني توفر مناخاً سليماً لكل الناس للتعبير، واطلاق المجتمع المدني يتطلب كفاحاً دؤوباً يخوضه الانسان مع الجماعة وعبر الجماعة...فالنقابات والجمعيات التعاونية والشبابية والنسائية..وغالباً ما تكون اهدافها طموحة ومصدر غنى فكري وعملي ايجابي وراقي، وتشكل دعامة للسلم الاهلي وتبعدنا عن ظاهرة صراع الاجيال ففي المجتمع المدني الحي تتواصل الاجيال ولا تتصارع.

الحرب اخطر ما يصيب المجتمع المدني والاقسى من الحرب فاتورة ما بعد الحرب، حيث يأتي وقت الحساب وليس كل الخيار في دفع الفاتورة او اهمالها. حيث يصبح الكل عاجز وواهم امام تفشي البطالة وتزايد الهجرة. ما أن توقفت الحرب حتى اكتشفت اجيالنا انها بلا مستقبل، امامنا تحديات كبيرة لا بد من خوضها اقله لحماية حقوق الاجيال الاتية. نحن ندعو لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل.

- الزراعة بحاجة ملحة للانقاذ.
- التصنيع الزراعي.
- الصناعات الحرفية الصغيرة.
- البيئة.
- ترشيد وحماية الثروة المائية.
- الخدمات الاجتماعية.

بالتطوع والعطاء قوة الانسانية....

مصادركم للتمويل؟

مصادرنا ذاتية اضافة الى مساهمات تأتينا من ابناء المجتمع الخيرين نتحفظ عن ذكر اسمائهم احتراماً لارادتهم، فتوزع كمساعدات وذلك بعد ان تقوم الجمعية باجراء الضرورية اللازمة.

إنما نطمح مستقبلاً لاقامة مشروع منتج توظف مداخيله في خدمة اهدافنا وقد قامت الجمعية خلال فترة الستة اشهر الاخيرة من هذا العام بتقديم مئتي مساعدة مرضية، ومئة مساعدة مدرسية وخمسة وعشرون مساعدة زراعية. واختتمت نشاطها لهذا العام بالدعوة للقاء الفرح بمناسبة الاعياد ثم فيه توزيع ثلاثمائة هدية لاطفال ومسنين.

كلمة اخيرة؟

اسرة "الميزان" لا تبحث بل تنقب عن المتاعب اذا تكلمنابلغة المهنة، لكنها بذلك تقترب من نبض الارض تعيش مع الصامتين وتراهن عليهم، تسعى الى مقاربة موضوعية في معالجة المشاكل...

نشكر جهودكم، والى اللقاء....

●● مقالة نقابية

الحرية النقابية في لبنان واقـ

مع الثورة الصناعية وظهور المشروعات الضخمة التي راحت تستخدم آلاف العمال في ظروف جدا سيئة، ادت الى تغيير هيكلية المجتمع التقليدي كان من الطبيعي ان يتحد العمال للدفاع عن مصالحهم، من هذا المنطلق شكلت النقابات واجهة لحماية هذه المصالح وتحسين شروط العمل.

إن اول الدول التي سلمت بمشروعية العمل النقابي هي انجلترا، بالقانون الصادر سنة ١٨٢٥، اما في الولايات المتحدة الاميركية، فقد كان قرار محكمة ولاية ماساشوستس سنة ١٨٤٢، والقاضي باعتبار النقابات العمالية منظمات قانونية الاساس الذي دفع الى انشاء اول نقابة للعمال في الولايات المتحدة سنة ١٨٢٥، التي هي نقابة عمال الطباعة. اما في المانيا، فقد بات تأليف النقابات العمالية قانونيا بعد مخاض عسير تولد سنة ١٨٦٩ . اما في فرنسا فقد وجدت النقابات في اوائل القرن السابع عشر الا انها تكرست قانونا خلال العام ١٨٦٣، مع "الفرقة النقابية العمالية"، التي اطلق عليها فيما بعد اسم "النقابة". اما في لبنان فإن اولى النقابات التي تم الاعتراف بها رسميا كانت نقابة المطابع سنة ١٩١٤ وعدة نقابات اخرى كنقابة المحامين مثلا في العام ١٩١٩، على هذا الاساس وضعت عدة تشريعات لتنظيم العمل النقابي في لبنان كقانون الجمعيات العثماني الصادر في ٣ آب، الذي عدل بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٢٨، والذي عدل بدوره بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤١ تاريخ ٢٨ ايلول من السنة ١٩٣٢، ثم بالقرار رقم ٢٩٤ تاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٣٤ .

وسنة ١٩٤٦، صدر قانون العمل اللبناني الذي نظم في بابه الرابع النقابات في خمسة فصول، اما الاصول التي يجب على النقابة ان تسير عليها في اعماله وفقا للنظام الداخلي فقد وضعت اسسسها في المرسوم التنظيمي رقم ٣٩٩٧، الصادر في ٣ نيسان ١٩٥٣ .

الحرية النقابية هي احدى الحريات التي يتمتع بها المواطنون بمفهوميها الفردي والجماعي.

بالنسبة لمفهومها الفردي، الحرية النقابية هي الحرية المعطاة لكل فرد يزاول مهنة معينة في اختيار النقابة التي يراها تتفق مع مصلحته او التي تقتضيها شروط مهنته. هي الحرية تطبق ايضا بالنسبة لعدم الانتساب الى نقابة ما، بالتاكيد ضمن الشروط القانونية التي تفرضها المهنة، اما الحرية المطلقة المعطاة للفرد ايضا هي تلك التي تتعلق بالاستقالة من عضويته في النقابة متى شاء ودون قيد او شرط.

اما بالنسبة للمفهوم الجماعي، فالحرية النقابية هنا هي تلك المتعلقة بتكوين النقابة وحرية ممارسة نشاطها وتوفير الضمانات لها حفاظا على وجودها واستمرارها وعدم تعرضها للحل او للمضايقات من قبل السلطة التنفيذية، اضافة الى صيانة حقوقها في المفاوضات ومناقشة وتوقيع العقود الجماعية.

ان هذه المفاهيم مجتمعة تشكل الدعائم الاساسية للتنظيم النقابي في لبنان.

لقد كانت الحرية النقابية موضوع اتفاقيات اصدرتها منظمة العمل الدولية، وبصورة خاصة الاتفاقيتين رقم ١٧٨ ١٩٤٨ و ١٩٤٩/٩٨، اضافة الى هاتين الاتفاقيتين، فقد اوتي على ذكر الحرية النقابية في الفقرة الرابعة من المادة ٢٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٤٨ .

ايضا فقد نصت مقدمة دستور هيئة العمل الدولية بما حرفيته: "ان الاعتراف بمبدأ الحرية النقابية هو احدى الوسائل لتحسين احوال العمال وضمان السلام".

فيما يتعلق بالحرية الفردية، فقد اقر قانون العمل اللبناني مبدأ الحرية النقابية واعطى فرقاء عقد الاستخدام الحرية لانهاء العقد ساعة يشاؤون مع ترتيب المسؤوليات الملائمة في حال التعسف، الا انه لم يتجاوز هذه الحقوق الى اعطاء حماية خاصة رادعة على هذا الصعيد، وذلك خلافا للتشريعات الاجنبية

ـع او مرتجى؟!!

بقلم:
طلال
حافظ

عموما والفرنسية خصوصاً.

وعلى ذلك...وبناء على قانون ٦ شباط ١٩٧٥، فإنه بامكان رب العمل صرف الاجراء لنشاطاتهم النقابية الا انه يتحمل تعويض الصرف التعسفي الخاص في هذا الشأن، ان هذا الحل الذي اقر به المشترع اللبناني يختلف عن الحل الذي اعطاه قانون ٢٧ نيسان سنة ١٩٥٦، الفرنسي الذي قضى بتوقيع عقوبات جزائية بحق رب العمل

عند صرفه اجيرا من اجرائه بسبب انتمائه النقابي، كما ان الاجتهاد اللبناني لم يصل (ربما لانتفاء النص وعدم جواز الاجتهاد في معرض النص)، خلافا للاجتهاد الفرنسي، لدرجة الزام رب العمل باعادة هذا الاجير الى الخدمة وبتحميله غرامة اكراهية عن كل يوم تأخير بين تاريخ صدور القرار وتنفيذه.

(هذا مع الملاحظة ان الامر يختلف بالنسبة للمعلمين الذين لا يطبق عليهم قانون العمل بل قانون الهيئات التعليمية).

وعلى العموم، فإن حماية الحرية النقابية صعبة على صعيد الاثبات، طالما ان الاجير هو الذي عليه اثبات ان السبب المباشر في اجراء رب العمل المتخذ بحقه هو قيامه بنشاط نقابي، والذي هو من اصعب وسائل الاثبات.

كذلك، فإذا تمكن الاجير من اثبات هذا الامر، الصعب اصلا...لن يلزم رب العمل بإعادته الى عمله وبمحدودية التعويض الناجم عن الصرف، الامر الذي يدفعنا للاستنتاج بوجود قصور في قانون ٦ شباط ١٩٧٥، من ناحية توفير الوسائل الكفيلة بحماية الحرية النقابية.

اما بخصوص الحرية النقابية الجماعية، فأول ما يتبادر على ذهننا هو موضوع حماية هذه الحرية في تدخلات الدولة. وتعني الحرية النقابية في مواجهة الدولة، تسليم الدولة بحرية انشاء النقابات دون اي مداخلة اذ تكتفي الدولة باخذ العلم ليس إلا، على هذا الاساس يكون القانون اللبناني.

الذي اعطى وزير العمل صلاحية اصدار القرارات القاضية بانشاء النقابات ووجوب نشرها في الجريدة الرسمية لكي يصح القول بوجودها قانونا قد حد من هذه الحرية بتعليق ممارستها على صدور القرار المذكور ونشره في الجريدة الرسمية.

ان هذه الصعوبات التي تعترض انشاء النقابة تدفعنا الى ملاحظة المفارقة المدهشة مع القانون الفرنسي الذي وبناء على المادة٤١١/١، وما يليتها من قانون العمل، يستوجب فقط ايداع نظام النقابة الداخلي مع اسماء الاشخاص المكلفين بإدارتها في دار البلدية الموجود في نطاقها مركز النقابة الرئيسي.

ثم ان مداخلة الادارة في الشؤون النقابية لا تمارس فقط بمعرض طلب انشاء النقابة، بل كذلك ترافق النقابة بعد تأسيسها إبان اضطلاعها بمهامها، كل هذه الامور وغيرها تجعل مدى الحرية النقابية في مواجهة الدولة محدودة.

من هنا فإن الاعتراف بحق تكوين النقابة يعتبر الجانب النظري لتكوين النقابة، اما الجانب العملي، وهو اجراءات التكوين فتتخللها تفصيلات كثيرا ما تؤدي الى اهدار الحرية النقابية. خاصة اذا توقف اتخاذ هذه الاجراءات على افراد تغلب عليهم العقلية البيروقراطية المعقدة او على نصوص تشريعية لا تتفق مع الحريات المدنية كحرية الاجتماع او حرية التعبير.

لذلك، فإن الحرية النقابية هي من صلب ركائز الحريات العامة في لبنان، التي هي تلك الحقوق الطبيعية للفرد، والمتعلقة بطبيعته كبشري والتي تحدها وتنظمها القوانين والانظمة المعمول بها هذه القوانين والانظمة التي يجب ان تتآلف مع تطور المجتمعات ومبادئ العدالة والانصاف وتراعي كرامة الانسان ومصالحه وحقه في حياة كريمة●

مذكرة لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين حول مشروع قانون الايجارات الجديد

مشروع قانون الايجارات الجديد، مشروع تهجيري

أقرت الحكومة مؤخراً مشروع قانون جديد للايجارات بعد ان أدخلت عليه لجنة وزارية كانت قد كلفت اعادة درس هذا المشروع واحالته الى المجلس النيابي لا قراره.

هذا المشروع يحمل عنواناً رئيسياً هو انهاء مرحلة قوانين الايجارات الاستثنائية وتحرير عقود الايجارات وبناء جدول زمني من ٥ سنوات الى ٩ سنوات.

ان هذا القانون اثار ضجة كبيرة وتنادت هيئات المستأجرين من خلال لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين لتنظم صفوفها لمواجهة هذا القانون المجزرة وأقرت خطة تحرك تبدأ من الاتصالات بالرؤساء والنواب والكتل النيابية وصولاً الى كل وسائل التعبير المشروعة والتي كلفها الدستور.

وفي هذا الاطار وضعت لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين مذكرة حول هذا المشروع سنقدمها الى دولة رئيس مجلس النواب وكافة النواب.

وهذا نص المذكرة.

لقد أقر مجلس الوزراء مؤخراً، مشروع قانون للايجارات وأحاله الى المجلس النيابي رغم ملاحظات بعض الوزراء على المشروع داخل الجلسة، ورغم التصريح الذي أدلى به فخامة رئيس الجمهورية، ورغم اعتراضات لجان المستأجرين. ان هذا المشروع يحمل الكثير من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، رافضاً الأخذ ولو بجزء بسيط من وجهة نظر شريحة واسعة من الشعب اللبناني لم تسلم من ويلات الحرب الاسرائيلية والحرب الاهلية، فإذا بها اليوم تتعرض للظلم على يد سلطتها الشرعية التي تعلن - عبر المشروع الجديد - للايجارات - عن استعدادها لتشريد مئات آلاف العائلات ووضع مصيرها على كف عفريت...

لقد سمعنا، منذ سنوات، وخاصة في فترة الاشهر الماضية، الى ايصال التالي الى المسؤولين في الحكومات المتعاقبة: نحن لسنا ضد ايجاد تشريع جديد في مجال السكن. غير ان المسؤولين يتعاملون مع السكن وكأنه سلعة مثل غيرها من السلع، غير آبهين لا بنصوص دستور البلاد ولا بشرعة حقوق الانسان.

ان المعضلة التي وصلنا اليها اليوم هي نتيجة لسياسة الدولة في هذا المجال منذ الاستقلال حتى يومنا هذا.

اننا نرفض تحميل تبعات هذه السياسات الخاطئة للفقراء، خاصة في ظل الازمة الاقتصادية - المعيشية المتفاقمة.

اننا نتساءل .. كيف يصار الى البحث بقانون جديد للإيجار يشرع لحرية التعاقد، قبل الشروع بوضع وتنفيذ سياسة سكنية لتأمين مسكن لكل عائلة لبنانية، بدل رمي مئات آلاف العائلات في الشارع.

لقد رفعنا، منذ سنوات وسنوات، وناقشنا،

- المسؤولون يتعاملون مع السكن وكأنه سلعه مثل باقي السلع .
- أزمة السكن والايجار هي نتيجة لاستخفاف الدولة لهذا الموضوع منذ الاستقلال حتى اليوم.

في فترة الأشهر الستة الأخيرة، مع السيد نائب رئيس مجلس الوزراء اللبناني، رئيس اللجنة الوزارية، ومع عدد من أعضائها، مسألة ايجاد التوازن بين العرض والطلب في سوق الايجار، أي بين الامكانيات المادية المتواضعة لذوي الدخل المحدود والمتوسط (وهم أكثرية المستأجرين الساحقة) وبين ما هو معروض اليوم في سوق السكن من شقق باهظة الثمن ومطروحة كلها، للتملك.

لقد طالبنا ان تضع الدولة، الى جانب السياسة الاسكانية، خطة تشرف على تنفيذها، بالتعاون مع المستأجرين، وعبر تأمين الأموال اللازمة لها.

كما اننا دعونا المسؤولين الى سحب المشروع من التداول، بالنظر الى حجم الكارثة الاجتماعية التي ستحل بالوطن والمواطنين من جراء اقرار هذا المشروع التهجيري.

فماذا كنت النتيجة:

لقد أصرت الحكومة على مشروعها واحالته الى المجلس النيابي متبنية التعديلات الجزئية والشكلية التي وضعتها اللجنة الوزارية، والتي، اتت في الغالب لمصلحة المالك، الامر الذي فاقم المخاطر الأصلية، والتي نذكر بما هو فادح منها:

■ أولاً: تحرير عقود الايجارات السكنية:

ان الصيغة الواردة في المشروع تنص على ما يلي:

١- نزع صفة الاستثناء عن حق السكن، فيما الوطن يعاني مضاعفات ازمة اقتصادية واجتماعية استثنائية تطال الفئات صاحبة الدخل المحدود وهم غالبية المستأجرين.

٢- تحرير عقود السكن، وفق جدول زمني، يمتد من خمس الى تسع سنوات، يفقد خلالها سنوياً ٢٥٠ ألف مواطن المسكن الذي يأويهم، دون ان يتأمن لهم الدخل.

٣- ان الجدول المقترح، يفتقد الى المنطق نظراً الى كون معدي المشروع:

أ- يتعاملون مع المستأجرين وكأنهم كتلة اجتماعية متجانسة من حيث الامكانات والمداخيل.

ب- تعاكس المهل الزمنية لتحرير العقود مع تواريخ حصولها، الجديد يحرر أولاً والقديم يحرر آخراً.

ج- تجاهل حقوق المستأجرين الذي دفعوا بدلات خلو كبرى بين عامي ١٩٨٥ - ١٩٩٢ وتراوحت من ١٠ آلاف الى ٤٠ ألف دولار.

٤- يقترح المشروع تعويض اخلاء ٢٠٪ من قيمة المأجور عنهد نهاية مهلة تحرير العقد، وهي نسبة لا قيمة لها، لأنها لا تمكن المستأجر الذي التزم القوانين من تأمين سكن لعائلته لمدة تزيد عن السنة.

٥- اذا تخلف المالك عن تأمين مبلغ التعويض الضئيل، يعاقب المستأجر بدلاً عن المالك ويضاعف بدل ايجاره ويربط بمؤشر التضخم.

■ ثانياً: التوسع في حق الاسترداد:

ان المشروع يتوسع في حق الاسترداد بما يتلاءم مع مصلحة المالك ورغباته وإمكاناته، ويشرع له حق التلاعب ببدل الاخلاء، واستعمال وسيلة ابتزاز للمستأجر، ويمكنه من التحكم بقرار هذا الاخير، الذي سيجد نفسه مجبراً على الاختيار بين حلين سيء وأسوأ، وفاقد لأي ضمانات او حقوق كرسها له القانون.

■ ثالثاً: دعاوى الاسترداد:

ينص مشروع القانون على انشاء "لجنة الاسترداد الخاصة" ويعطى لقراراتها صفة النفاذ، كونها "لا تقبل اي طريق من طرق المراجعة العادية او الاستثنائية سوى الاستئناف امام محاكم الاستئناف الناظرة في قضايا الايجارات خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ "التبليغ"، مما يعني ان المستأجر وأفراد عائلته سيجدون أنفسهم بين ليلة وضحاها مرميون في الشارع... بإسم القانون، ودون أي مساعدة.

■ رابعاً: تجديد المظهر الخارجي:

ان المشروع يلزم المستأجر ما قيمته ٥٠٪ من نفقات تجديد المظهر الخارجي للبناء، بناء لطلب المالك او رغبته ساعة يشاء او بناء لطلب السلطات المختصة، وعدم استجابة المستأجر او تخلفه بسبب العجز، يسقط حقه في الايجار بلا أي تعويض.

خامساً: ان الاعفاءات والحوافز التي تضمنها المشروع لتشجيع تملك المستأجر حسبما قيل، شكلية، ذلك ان قروض السكن غير متوفرة في الوقت الحاضر، وإذا ما توفرت، فإنها لن تفيد اطلاقاً اصحاب المداخيل المحدودة، من ٩٠٠ ألف ليرة لبنانية فما دون، ذلك ان هؤلاء لا يستطيعون الاستغناء عن ٣٠٠ ألف ليرة شهرياً، حتى لا نقل أكثر، من أجل دفع أقساط القرض.

سادساً: لم نجد، مرفقاً بهذا المشروع، جدولاً واحداً حول القروض ولمن ستعطى ومن سيشرف على توزيعها ومن له صلاحية مراقبة هذا التوزيع... الخ.

سابعاً: اما لجهة الايجارات غير السكنية (التجاري والصناعي والسياحي والحرفي ... الخ) فإن ربط بدل ايجارها بمؤشر التضخم لا يعني فقط مضاعفة الضرر والغبن الذي لحق بأصحابها من جراء القانون الماضي، بل انه يعني اطلاق عملية افلاسات سيكون لها الاثر السلبي على الدورة الاقتصادية، خاصة

■ اقرار مشروع قانون الايجارات سيؤدي الى تهجير الآلاف من اللبنانيين.

■ المستأجر استناداً الى القانون يعاقب، والمحتل يكافأ ويعوض عليه.

■ اقرار خطة إسكانية حقيقية والمباشرة بتنفيذها، يمهد الطريق لطرح مشروع قانون ايجارات تحت عنوان تحرير العقود.

ان هذه العملية ستؤدي الى اقفال المؤسسات، وزيادة جيش العاطلين عن العمل، ورمي الاف العائلات، ليس فقط في الشارع، بل في بؤرة الفقر والجوع.

فهل هذا ما يريده المسؤولون للبنان؟ وهل هذا هو الازدهار الموعود، بعد ان مر ربيع تلو ربيع، والأوضاع لم تتحسن قيد أنملة... بل على العكس من ذلك.

ان "لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين"، وبناء على ما تقدم من طرحها لأبرز المخاطر التي تضمنها مشروع الايجار الجديد (ونقول ابرز المخاطر، لأن مخاطر كثيرة ومتشعبة)، ترى:

١: ضرورة رد المشروع بالكامل - كما اكدت في مذكرتها الاخيرة للمسؤولين - وصرف النظر عنه، لأن تحرير العقود مجرداً من أي خطة اسكانية واجتماعية، وزيادة الايجارات غير السكنية، في وقت تحتاج فيه الصناعة اللبنانية، وغيرها من قطاعات الانتاج، الى دعم وحماية حقيقيين، سيؤديان الى نتائج كارثية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي اللذين يتخبطا الآن في ازمة خطيرة...

٢: ان اللجنة تتمنى على المجلس النيابي الكريم تبني تمديد العمل بالقانون ٦٢/١٦٠ لمدة خمس سنوات جديدة، يجري خلالها اقرار خطة سكنية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار المكونات والمراحل ورؤوس الأموال اللازمة لتنفيذها، على ان تركز على عناصر أساسية أهمها:

- البناء للايجار الطويل الامد.
- توسيع سياسة القروض الاسكانية وشمولها ذوي المداخيل التي تقل عن ٩٠٠ الف ليرة.
- اعطاء الأولويات لذوي المداخيل المحدودة في القروض السكنية وفي المساكن المعدة للايجار.
- اما في مجال الايجارات غير السكنية، فتصر اللجنة على الحفاظ على حق الملكية التجارية، من جهة، وبحث مبدأ الزيادات على هذه الايجارات من خلال خطة اقتصادية شاملة تعزز الانتاج اللبناني وتحميه.

٣: كما تتمنى اللجنة تكليف المجلس الاقتصادي الاجتماعي اعداد مشروع متكامل حول مشكلة الايجارات وأزمة السكن.

اننا، وباسم كل المستأجرين الذين منحونا ثقتهم، نؤكد اننا سنتابع التحرك بكل الوسائل الديمقراطية التي يضمنها لنا الدستور، وذلك من أجل منع قرار هذا المشروع التهجيري وما سيتسبب به من انعكاسات سلبية على الوطن ككل●

لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين

ارشادات حول قانون العمل اللبناني

الاجازات اليومية= الاسبوعية= السنوية = المرضية= الامومة

الراحة اليومية:

المادة ٣٤: كلما زادت ساعات العمل على ست ساعات للرجال، وخمس ساعات للنساء، وجب على رب العمل ان يمنح اجراءه عند منتصف نهار العمل راحة لا يجوز ان تقل عن ساعة.

يتمتع الاجير في كل اربع وعشرين ساعة، بالراحة تسع ساعات متوالية ما عدا الاحوال التي تستلزمها ظروف العمل.

المادة ٣٥: في المؤسسات الصناعية والتجارية يجب على رب العمل او ممن يمثله ان يعلق في محل ظاهر من مؤسسته بياناً بساعات العمل لمختلف الاجراء وان يبلغ صورة عن هذا البيان الى وزارة العمل.

الراحة الاسبوعية:

المادة ٣٦: يجب ان يمنح جميع الاجراء راحة اسبوعية لا تقل عن ٣٦ ساعة بدون انقطاع. ولصاحب العمل ان يختار هذه الراحة وان يوزعها بين الاجراء حسب مقتضيات العمل.

المادة ٣٧: يخير الاجراء المكلفون بالعمل اما براحة تعادل الراحة الاسبوعية التي حرموا منها، واما بقبض اجر عن ساعات العمل التي عملوا فيها.

المادة ٣٨: يحق لكل اجير فقد اباه او امه او زوجه او احد اولاده واحفاده او احد جدوده وجداته، اجازة يومين بأجر كامل.

الاجازة السنوية:

المادة ٣٩: لكل اجير الحق في اجازة سنوية خمسة عشر يوماً بأجر كامل، بشرط ان يكون مستخدماً في المؤسسة منذ سنة على الاقل. ولصاحب العمل ان يختار تاريخ هذه الاجازات بسبب مقتضيات الخدمة، وليس له ان يصرف الاجير ولا ان يوجه اليه علم الصرف خلال الاجازة. هذا ما نص عليه قانون العمل اللبناني. غير ان عقود العمل الجماعية التي ابرمت بين العمال واصحاب العمل في بعض المؤسسات تقدمت اشواطاً عن هذه النص خاصة في مجال الاجازات ومدتها حيث تراوحت الاجازات بين ١٨ و٣٠ يوم عمل فعلي، حسب سنوات الخدمة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر نصاً لعقد عمل جماعي ابرم في الشركة العربية الاوروبية لصنع الزجاج - المشرق- بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٧وقد ورد في البند العاشر من هذا العقد ما يلي:

ونأمل من لجنة تحديث القوانين ولجنة تعديل قانون العمل في وزارة العمل ومن

١- من سنة حتى ٣ سنوات	١٨يوم عمل فعلي
٢- من ٤ سنوات حتى ٦ سنوات	٢١ = = =
٣- من ٧ سنوات حتى ٩ سنوات	٣٤ = = =
٤- من ١٠ سنوات حتى ١٢ سنة	٣٨ = = =
٥- من ١٢ سنة وما فوق	٣٠ = = =

مدى الخدمة	بأجر كامل	بنصف اجر
من ٣ شهور حتى سنتين	نصف شهر	نصف شهر
من سنتين حتى ٤ سنوات	شهر واحد	شهر واحد
من ٤ سنوات حتى ٦ سنوات	شهر ونصف	شهر ونصف
من ٦ سنوات حتى ١٠ سنوات	شهرين	شهرين
فوق ١٠ سنوات	شهرين ونصف	شهرين ونصف

الهيئات الاقتصادية الاخذ بهذا النص المتقدم.

الاجازة المرضية:

المادة ٤٠: إذا اصيب الاجير بمرض غير الامراض الناجمة عن خدمته وحوادث العمل المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم ٣٥ تاريخ ٤ ايار ١٩٤٣، فله الحق باجازة مرضية تحدد على الوجه التالي:

المادة ٤١: تعطى الاجازات المرضية بناء على تقرير الطبيب الذي عالج الاجير، او من طبيب المؤسسة، ولصاحب العمل الحق في اي يوكل الى طبيب يختاره التدقيق في صحة التقرير الذي قدمه الاجير.

تجدد الاجازات المرضية على قدر الضرورة مراراً خلال السنة الواحدة الى ان تبلغ الحد الاقصى المبين في المادة السابقة.

وإذا تجاوزت الشهر حق لصاحب العمل ان يخفض الاجازة السنوية الى ثمانية ايام.

المادة ٤٢: لا يحق لصاحب العمل ان يصرف الاجير من الخدمة، ولا يوجه له علم الصرف اثناء الاجازة المرضية.

اجازة الامومة:

المادة ٢٨: يحق للنساء العاملات في جميع الفئات المبينة في هذا القانون ان ينلن اجازة امومة لمدة سبعة اسابيع تشمل المدة التي تتقدم الولادة والمدة التي تليها. وذلك بابرازهن شهادة طبية تنم عن تاريخ الولادة المحتمل.

المادة ٢٩: تدفع الاجرة بكاملها للمرأة اثناء اجازة الامومة. يحق للمرأة التي استفادت من اجازة سبعة اسابيع مع بقاء الاجر كاملاً، ان تتقاضى اجراً عن مدة الاجازة السنوية العادية التي تستحصل عليها خلال السنة نفسها.

ويحظر ان تصرف المرأة من الخدمة او ان يوجه اليها انذار خلال مدة الولادة، ما لم يثبت انها استخدمت في محل آخر خلال المدة المذكورة.

اعداد:

النقابي مفيد بشنق

☺ كاريكاتور العدد ☹

تسلية

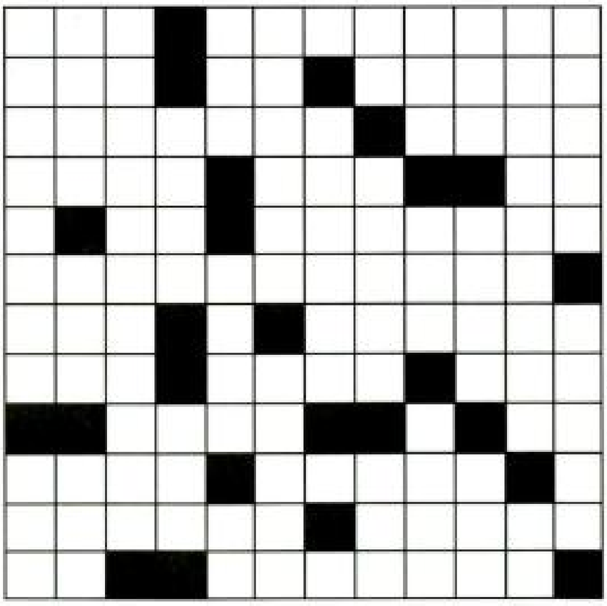

■ **افقياً:**

١- وزير عمل راحل- حرف ابجدي.
٢- من الفاكهة- حرف ابجدي- من انواع الشوكولا.
٣- عائلة صحافي لبناني- من اشهر الاطباء العرب.
٤- متشابهة- حصاد- اسم علم مذكر.
٥- مقاوم استشهادي- ركيزة.
٦- رئيس اتحاد عمالي سابق.
٧- نديمنا- نوع من الافاعي.
٨- ظرف زمان- يزمجر- قفز.
٩- يابسة- ماركة سيارات.
١٠- عاصمة افريقية- محجة.
١١- اجازته معكوسة- فيلسوف يوناني.
١٢- فيلسوف يوناني- زار.

■ **عاموديا:**

١- رداء فضفاض- دن.
٢- نائب لبناني- حرف ابجدي.
٣- يوم مبعثر- اسم علم مذكر- عكسها جزء من السن.
٤- اسم علم مؤنث- طلل مبعثرة- اسم علم مذكر.
٥- اداة نصب- في عيني- وقد.
٦- مال الى.
٧- اغنية لام كلثوم مبعثرة.
٨- استنكر- بدون مبعثرة- اداة نصب.
٩- شاسع مبعثرة- نصف مورفين مبعثرة.
١٠- رئيس اتحاد عمالي سابق.
١١- اسلم علم مؤنث- يستعمل كسماد عضوي- رفض.
١٢- رئيس جمهورية راحل- اراد

آخر الكلام

بقلم:
سلوى كمال الدين

ليتهم قرأوا... كمال جنبلاط!!

نودع سنة ونستقبل اخرى، وفي كل وداع يتجدد فينا الامل بأن غدا مشرقا سيطل علينا، حاملا معه بشائر السلام الدائم والفرح المستمر....بأن فجرا مشرقا سيشع من خلف الظلمات ليزيل عنا كابوس الهم ويرسم لنا آفاق الغد المشرق...

لكن وبعد انقضاء تلك الليلة التي ننهي فيها عاماً وتوصلنا الى عام جديد نكتشف بأن الايام هي نفسها والليالي هي ذاتها تخضع لمعايير ومقاييس، لا قدرة للانسان العادي ان يتحرر منها ويتجاوزها الى تحقيق الحلم والوصول الى الغاية المنشودة.

فالانسان في هذا العالم يبدو مجبرا على الخضوع لجبروت الاقوى والانصياع الى مشيئته واذا كنا نستقبل عاماً جديداً على وقع احداث مأساوية يشهدها العالم بحق الانسانية والابرياء والطفولة، تحت شعار محاربة الارهاب من قبل صانعيه اصلا كحجة للمزيد من بسط سلطتهم وتحكمهم في العالم.

فإن قدرة الشعوب المؤمنة بالسلام وبتلاقي الحضارات وتفاعله، سيولد حتما مجتمعات متطورة ومتقدمة تستخدم العلم والتكنولوجيا لخير وصالح الانسانية وتقدمها، وليس العكس...وهذا لا يتحقق الا بزوال التسلط والهيمنة واحلال النظم الديمقراطية المحاورة والمنفتحة. والتاريخ شاهد...فكم من انظمة فاسدة ومتسلطة وقعت فريسة عنجهيتها الفارغة والمتحجرة لتحل محلها لغة الحوار وقبول آراء الاخرين واحترامها.

وبهذا السياق نقول للمتعجرفين...انه اذا سقط الاتحاد السوفياتي، فلا تظنوا بانكم ستستبيحون العالم، فسياسة الرأس الواحد والظلم والقهر سيولد عاجلا او اجلا توازنا دوليا آخر اكثر شراسة، لمواجهتكم متسلحا بجمهور الفقراء والمظلومين والعمال والفلاحين...ادوات الانتاج الاساسية التي لا تحل محلها المكننة ولا يعطلها اي فيروس. ولهذا السبب ادرك سلفا المعلم (كمال جنبلاط)، ودعا الى النضال في سبيل الانسانية والحفاظ على كيانها وقدراتها والا فالعالم الى زوال...

وبالعودة للاعياد تتمنى مجلة "الميزان" مجلة التفاؤل بغد أفضل...للمجتمع وتتقدم من اللبنانيين بجميع طوائفهم ومن الشرفاء في العالم، وعلى رأسهم ابطال واطفال الانتفاضة في فلسطين الاقوياء الاشداء، بأحر التهاني والتواصل والتضامن...متمنين للعالم بأسره السلام والتقدم والاستقرار...

وكل عام وانتم بخير...

من أرضنا
نصنع التربة مثل
صخور لبنان

تلفون: ٨١٩٨٦١/٢ - ٨٦١٦٨٧ - ٨٦١١٨٩ (٠١) ٢٣٠٠٢٣/٥٠ (٠٣)

فاكس: ٦٤٣٠٩٨ (٠١) - ٢٣٠٠٢٦(٠٣)

سنا تنتفي المسافات.

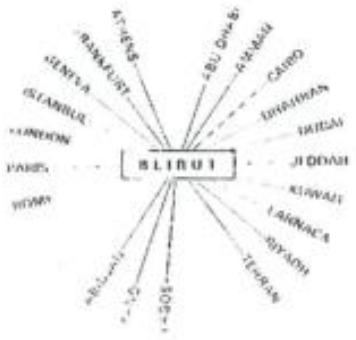

منه حققت أجنحة الأرز للمرة الأولى. كان إيمانا بكم وكانت خدمتنا لكم. فالعلاقة مع المسافرين كانت وستظل علاقة شراكة مبنية على تقديم أسرع الخدمات وأرفعها على متن طائراتنا الحديثة في درجاتها المختلفة.

انتشرنا في جميع بلدان الشرق الأوسط وأوروبا وافريقيا نخدمها مباشرة ونقدم فيها الدرجة الامامية Front Class إلى جانب الدرجة السياحية. هذا بالإضافة إلى الأسعار المخفضة التي نقدمها للعائلات المسافرة والتخفيضات الخاصة لمسافرينا الدائمين.

خدمتنا هكذا أردناها أجنحة هي لكم. نحن مؤتمنون عليها فتطمئن وإياكم كل مسافة.

MEA

http://www.mea.com.lb